

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها



صالح وپرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبي

٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة يولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج.م.ع

تلفون : ۰۹ ۱۹۹ ۲۲۴۶ (۲) ۲۰+

تقرير الفحص المحدود

الى السادة/ أعضاء مجلس ادارة الشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

المقدمة
قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة الدورية للارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، وتتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

نطاق الفحص المحدود
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

الاستنتاج

الإستنتاج
وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

القاهرة في ١٣ يوليو ٢٠٢٥

کامل مجلی صالح

س. م. هـ. ق. ر. ک. خ.

سجل مراقبى الحسابات المالية العامة لمراقبة المالية رقم ٦٩

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بآيكترا وويلز

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة
في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	إيضاح	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
٢٠٣٨ ٥٩٥ ٧٣٤	٢٠٦١ ٠٠١ ٤٥٥	(٦)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٢٩١ ٨٩٤ ٩٢٠	(٧)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	(٢٦)	إستثمارات عقارية (بالقيمة العادلة)
٢ ٦١٥ ١٢٢	--	(٢١)	أصول ضريبية مؤجلة
<u>٢ ٥٤٩ ٧٧٦ ٠٥٩</u>	<u>٢ ٦٤٤ ٢٩٣ ٣٦٣</u>		إجمالي الأصول غير متداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	١ ٧٠٨ ٥٣٨ ٨٨٢	(٩)	المخزون (بالصافي)
٦٣٨ ٨٨٤	٤ ٨٧٧ ٨٠٧		الإعتمادات المستندية
١ ٥٦٠ ١٣٠ ٨١٠	١ ٤١٥ ١٩٦ ٦٤٤	(١٠)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦	١٨٤ ٤٨٤ ٣٥٦	(٢٩)	المستحق من أطراف ذوى علاقة
٦٢١ ٢٣١ ٩٦٢	٦٦٤ ٧٥٦ ١٢٤	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	٣٨٠ ٩٣٢ ٦٢٩	(١٢)	النقدية وما فى حكمها (بالصافي)
<u>٤ ٣٩٧ ٨٥٢ ٦٥٧</u>	<u>٤ ٣٥٨ ٧٨٦ ٤٤٢</u>		إجمالي الأصول المتداولة
١ ١٤٢ ٢٥١	١ ١٤٢ ٢٥١	(٢٧)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠	(٣١)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
<u>٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧</u>	<u>٧ ٠٠٥ ٣٢٢ ٠٥٦</u>		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والإلتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	(١٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢ ٠٢٨ ٨٦٥	١٢ ٢٨٤ ٩٨٧		إحتياطي قانونى
٦٤٦ ٠١٣	٦٤٦ ٠١٣	(٢٠)	إحتياطي تجميع الأعمال
٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩	١ ١٨٣ ٩٠٥ ٧٥٥		أرباح مرحلة
٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	(٢٦)	فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة
٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٩٠ ١١٣ ٣٥١		صافى أرباح الفترة / العام
<u>١ ٩١١ ٨٤٣ ٩٤٢</u>	<u>٢ ٠٠١ ٩٥٧ ٢٩٣</u>		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	٥٨٣ ٩٠٣ ٨١٠	(٢٢)	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>٢ ٤٦٠ ٩٤٢ ٤٨٠</u>	<u>٢ ٥٨٥ ٨٦١ ١٠٣</u>		إجمالي حقوق الملكية
			<u>الإلتزامات غير متداولة</u>
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢٣٠ ٩٢٠ ٩٨٥	(٢١)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢١٧ ٠٥١ ٧٢٩	(١٥)	أقساط قروض مستحقة بعد أكثر من عام
<u>٤٦٥ ٢٠٣ ١٣٦</u>	<u>٤٤٧ ٩٧٢ ٧١٤</u>		إجمالي الإلتزامات غير متداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	٨٧ ١٩٢ ٥٨٨	(١٣)	المخصصات
٢ ٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤	٢ ١٨٨ ٤٤٧ ٦٤٢	(١٤)	التسهيلات الإئتمانية
١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	١١٩ ١٠٤ ٧٦٨	(١٥)	أقساط قروض تستحق السداد خلال عام
١ ٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	١ ٠٨٤ ٩٣٢ ٠٥٤	(١٦)	موردون وأوراق دفع
٥٥ ٦٨٦	٦ ٦٠٩ ٧٠٢	(٢٩)	المستحق لأطراف ذوى علاقة
١٧ ٢٠٢ ٣٧٢	١٢ ٥٧٨ ٩٨٣	(١٨)	دائنو توزيعات
٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	٣٩٥ ٣٧٢ ٦٢٤	(١٧)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٧٧ ٢٤٩ ٨٧٨	(٢١)	ضريبة الدخل الجارية
<u>٤ ٠٢٣ ٧٢٥ ٣٥١</u>	<u>٣ ٩٧١ ٤٨٨ ٢٣٩</u>		إجمالي الإلتزامات المتداولة
<u>٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧</u>	<u>٧ ٠٠٥ ٣٢٢ ٠٥٦</u>		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي

الأستاذ / أحمد إياضه

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	إيضاح رقم	
٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥		
جنيه مصري	جنيه مصري		
١ ٤٥٨ ٩٥٦ ٨٦٥	١ ٧٢٩ ٢٤٥ ٦٧١	(٢٣)	إيرادات المبيعات
			يخصم:
(١ ٠٤٦ ٥٧٩ ٣٨٣)	(١ ٢٤٠ ٨٥٣ ٤٥٨)		تكلفة المبيعات
٤١٢ ٣٧٧ ٤٨٢	٤٨٨ ٣٩٢ ٢١٣		مجموع الربح
١٦ ٨٧٠ ٢٤٢	١٢ ٢٨٥ ٢٣٢	(٢٤)	إيرادات تشغيل أخرى
			(يخصم) / يضاف
(٥٦ ٥٠١ ٩٤٦)	(٧٥ ٥٣٣ ٣٠٩)		مصرفات بيع وتوزيع
(٥٣ ٤٣٧ ٨٧٤)	(٧٩ ٠٧٤ ٩١٦)		مصرفات إدارية وعمومية
(١ ٧٧ ٧٤٩)	(٤ ٢١١)		أرضيات وغرامات الجمارك
(٣ ٣٦٠ ١١٣)	(٥ ١٠٧ ٦١١)		مصرفات المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
(١ ٩٦٦ ٨٧١)	(٣ ٠١٧ ٣٠٤)	(١٣)	مخصصات مكونة
--	(١٠ ٠٢٤ ٨٥٩)	(٣٢)	مصرفات تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب"
(١ ١٢٤ ٤٤٨)	--	(١٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
--	٢٨ ٢٥٣	(١٢)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
١ ٦٢٨ ١٨٧	٣٧٠ ١٥٧	(١٠)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة العملاء واوراق القبض
--	٢٠٩ ٠٣٧	(١١)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(٧٥٥ ٣٧٨)	--	(١١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(٣ ٩٧٥ ٠٠٠)	(٤ ٤٥٠ ٠٠٠)	(٢٥)	مرتبات وبدلات حضور وانتقالات أعضاء مجلس الإدارة
٣٠٩ ٥٧٦ ٥٣٢	٣٢٤ ٠٧٢ ٦٨٢		الأرباح الناتجة عن التشغيل
			مصرفات تمويلية
(١١٩ ٣٥٢ ٧٠٢)	(١٨٧ ٢٤٠ ٧٢٦)		فوائد دائنة
١٨ ٠٨٥ ١٢٣	٢٢ ٠٥٠ ٥٦٩		أرباح بيع أصول ثابتة
٥٧٥ ٨١٦	١ ٥٧٥ ٦٠٠	(٦)	فروق تقييم عملات أجنبية
٥٨ ٣١١ ٩٣٠	٢ ٧٢٠ ١٨١		إيرادات أخرى
٢ ٥٢٤ ٥٤٦	١ ٦٥٦ ٦٥٧		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
٢٦٩ ٧٢١ ٢٤٥	١٦٤ ٨٣٤ ٩٦٣		ضريبة الدخل الجارية
(٥٣ ٢٦١ ٠١٠)	(٣٦ ١٧٣ ١٩٦)	(٢١)	الضريبة المؤجلة
(٧ ٦٧٩ ٣٤١)	(٣ ٧٤٣ ١٤٤)	(٢١)	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب
٢٠٨ ٧٨٠ ٨٩٤	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣		موزع كالتالي:
١٤٠ ٧٨٤ ٠٧٣	٩٠ ١١٣ ٣٥١		نصيب مساهمي الشركة الأم
٦٧ ٩٩٦ ٨٢١	٣٤ ٨٠٥ ٢٧٢		نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢٠٨ ٧٨٠ ٨٩٤	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣		صافي أرباح الفترة
٦,٦٥	٠,٤٣	(٣٠)	نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصري / سهم)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس / إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ / أحمد إناظه

الشركة الوطنية للطباعة

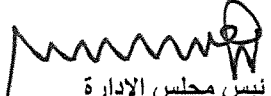
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	
٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٠٨ ٧٨٠ ٨٩٤	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
		الدخل الشامل الآخر
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	--	فروق تقييم العملة المدينة الناتجة عن أثر تطبيق ملحق (٥) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
١٧٨ ٩٧٦ ٥٨٨	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣	إجمالي الدخل الشامل
		موزع كالتالي:
١٢٥ ٥٧٧ ٥٠٧	٩٠ ١١٣ ٣٥١	حقوق مساهمي الشركة الأم
٥٣ ٣٩٩ ٠٨١	٣٤ ٨٠٥ ٢٧٢	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
١٧٨ ٩٧٦ ٥٨٨	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣	
٥,٩٣	٠,٤٣	نصيب السهم في صافي ربح الفترة (جنية/سهم)

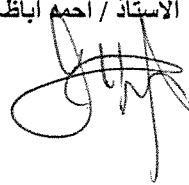
- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.


رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ / أحمد اباضه





الشركة الوطنية للتطعيم

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص	إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم	صافي أرباح الفترة / الخسائر	لأغراض تقييم الأصول	أرباح مرحلة	إجمالي تقييم	الإجمالي	الإجمالي	رأس المال
	غير المسبورة	جانب مصري	جانب مصري	جانب مصري	جانب مصري	جانب مصري	جانب مصري	جانب مصري	المصدر والمطلوع
٢١٨١ ٣١٦ ٣٠٠	٥١٨ ٩٥٣ ١٦٣	١٦٦٣ ٣١٦ ١٦٧	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨ (٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨)	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٤٩٤ ٦٤٠ ٩١٩	١٤٦ ٠ ١٣	١ ٩٦٨ ٧٧٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	
--	--	--	--	--	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨ (٦٠ ٠ ٩٥)	--	--	--	
--	--	--	--	--	--	--	٦٠ ٠ ٩٥	--	
(٣٣١ ٤٠٩ ٠٣٦)	(١١٢ ٧٥٠ ٦٥٩)	(١٣٨ ٦٥٨ ٣٧٧)	--	--	(١٣٨ ٦٥٨ ٣٧٧)	--	--	--	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	
٦٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢	٧٢٧ ٤٩٣ ٧٧٤	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	--	--	--	--	--	
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	(١٤ ٥١٧ ٧٤٠)	(١٥ ٢٠٦ ٥٦٦)	--	--	(١٥ ٢٠٦ ٥٦٦)	--	--	--	
٢٤٦٠ ٩٢٢ ٤٨٠	٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	١٦٦١ ٨٤٣ ٩٤٢	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨ (٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨)	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩	٦٤٦ ٠ ١٣	٢ ٠٣٨ ٨٦٥	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	
--	--	--	--	--	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨ (١٠ ٢٥٦ ١٢٢)	--	--	--	
--	--	--	--	--	--	--	١٠ ٢٥٦ ١٢٢	--	
١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣	٢٤ ٨٠٥ ٧٧٢	٩٠ ١١٣ ٣٥١	٩٠ ١١٣ ٣٥١	--	--	--	--	--	
٢ ٥٨٥ ٨١٦ ١٠٣	٥٨٣ ٩٠٣ ٨١٠	٢ ٠٠١ ٩٥٧ ٢٩٣	٩٠ ١١٣ ٣٥١	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	١١٨٣ ٩٠٥ ٧٥٥	٦٤٦ ٠ ١٣	١٢ ٢٨٤ ٩٨٧	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	

الربحية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المحول إلى الأرباح الورجحة

المحول إلى احتياطي قارئ

المحول إلى احتياطي قارئ

صافي أرباح التور ويد ضريبة الدخل

الربحية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الربحية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحول إلى الأرباح الورجحة

المحول إلى احتياطي قارئ

المحول إلى احتياطي قارئ

صافي أرباح التور ويد ضريبة الدخل

الربحية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الربحية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحول إلى الأرباح الورجحة

المحول إلى احتياطي قارئ

المحول إلى احتياطي قارئ

صافي أرباح التور ويد ضريبة الدخل

الربحية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الإيصالات البرقية تشير جزئياً وفقاً لقرارات الجمعية العامة وقراراتها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب

المستشار/ شريف المعلم

المدير المالي

الاستاذ / أحمد بطله

مستأجر أرباح العام بعد خضوعه للأصل
لرؤف تقيم الملكة الجديدة للخدمة عن أثر تطبيق حقوق (ه) لمساهمي
الجمعية المسجلة في رقم (١٦٦) المحل ٢٠٢٤ أثار التغيرات في أسعار
مصرف العملات الأجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحول إلى الأرباح المرحلة

المحول إلى احتياطي قانوني

توزيعات أرباح المساهمين والمالكين

يؤثر الدخل الشامل الأخر

مستأجر أرباح العام بعد خضوعه للأصل

لرؤف تقيم الملكة الجديدة للخدمة عن أثر تطبيق حقوق (ه) لمساهمي

الجمعية المسجلة في رقم (١٦٦) المحل ٢٠٢٤ أثار التغيرات في أسعار

مصرف العملات الأجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحول إلى الأرباح المرحلة

المحول إلى احتياطي قانوني

يؤثر الدخل الشامل الأخر

مستأجر أرباح العام بعد خضوعه للأصل

لرؤف تقيم الملكة الجديدة للخدمة عن أثر تطبيق حقوق (ه) لمساهمي

الجمعية المسجلة في رقم (١٦٦) المحل ٢٠٢٤ أثار التغيرات في أسعار

مصرف العملات الأجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

شركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	إيضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	رقم	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
جنيه مصري	جنيه مصري		يتم تسويته:
٢٦٩ ٧٢١ ٢٤٥	١٦٤ ٨٣٤ ٩٦٣		إهلاك الأصول الثابتة
٣٠ ٢٢٨ ٦٩٧	٣٧ ٩١٩ ١٩٢	(٦)	مخصصات مكونة
١ ٩٦٦ ٨٧١	٣ ٠١٧ ٣٠٤	(١٤)	الخسائر الأتتمانيه المتوقعة في قيمة الأرضدة المدينة
٧٥٥ ٣٧٨	--	(١٢)	الخسائر الأتتمانيه المتوقعة في قيمة أرضدة النقدية
١ ١٢٤ ٤٤٨	--	(١٣)	رد الخسائر الأتتمانيه المتوقعة في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١ ٦٢٨ ١٨٧)	(٣٧٠ ١٥٧)	(١١)	رد الخسائر الأتتمانيه المتوقعة في قيمة الأرضدة المدينة
--	(٢٠٩ ٠٣٧)	(١٢)	رد الخسائر الأتتمانيه المتوقعة في ارسدة النقدية
--	(٢٨ ٢٥٣)		فوائد دائنة
(١٨ ٠٨٥ ١٢٣)	(٢٢ ٠٥٠ ٥٦٩)		مصرفات تمويلية
١١٩ ٣٥٢ ٧٠٢	١٨٧ ٢٤٠ ٧٢٦		أرباح بيع أصول ثابتة
(٥٧٥ ٨١٦)	(١ ٥٧٥ ٦٠٠)		(الزيادة) في المخزون وإعتمادات مستندية
٤٠٢ ٨٦٠ ٢١٥	٣٦٨ ٧٧٨ ٥٦٩		النقص / (الزيادة) في أرضدة العملاء وأوراق القبض
(١٦٨ ٠٠٠ ٢٧٣)	(٢١٩ ٦٦٧ ٤٧٢)		(الزيادة) في أرضدة المدينون والأرضدة المدينة الأخرى
(٢٢٧ ٤١٨ ٧٢١)	١٤٥ ٣٠٤ ٣٢٣		(الزيادة) في المستحق من أطراف ذوي علاقة
(١٧٩ ٧١٥ ٢٠٢)	(٤٣ ٣١٥ ١٢٥)		الزيادة في أرضدة الموردون وأوراق الدفع
(٥ ٣٤٩ ٦٤٤)	(١٣ ٦١٦ ٣٦٠)		(النقص) / (الزيادة) في أرضدة الدائنين والأرضدة الدائنة الأخرى
٣٢٢ ٢٢٠ ٤٤٩	٣٤ ٥٤٦ ٧٤٨		الزيادة في المستحق لأطراف ذوي علاقة
٥١ ١٠٢ ٢٨٦	(٣٩ ٦٠٦ ٦٣٠)		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٥ ٤٣٤ ٢٤٧	٦ ٥٥٤ ٠١٦		ضرائب مدفوعة
٢٠١ ١٣٣ ٣٥٧	٢٣٨ ٩٧٨ ٠٦٩		فوائد مدفوعة
--	(٤٩ ٩٦٧ ٢٣٦)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(١١٩ ٣٥٢ ٧٠٢)	(١٨٣ ٨٧٢ ٠٢٦)		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٨١ ٧٨٠ ٦٥٥	٥ ١٣٨ ٨٠٧		متحصلات من الفوائد الدائنة
١٨ ٠٨٥ ١٢٣	٢٢ ٠٥٠ ٥٦٩		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة *
(١٩ ٨٤٧ ٠١١)	(٣٢ ٢٥٧ ٦٤١)		متحصلات من بيع أصول ثابتة
٥٧٥ ٨١٦	١ ٦٢٨ ٦٠٠		(مدفوعات) في مشروعات تحت التنفيذ *
(٥٩ ٤٤٦ ٠٧٣)	(١٠٢ ٨٤٦ ٩٧٨)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٦٠ ٦٣٢ ١٤٥)	(١١١ ٤٢٥ ٤٥٠)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٢٥٥ ٦٤٢ ٨٠٨	(٦٤ ٦٨١ ٦٥٣)		صافي (المعدد) / المحصل من القروض والتسهيلات الإئتمانية
٢٥٥ ٦٤٢ ٨٠٨	(٦٤ ٦٨١ ٦٥٣)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل
٢٧٦ ٧٩١ ٣١٨	(١٧٠ ٩٦٨ ٢٩٦)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢		النقدية وما في حكمها أول الفترة
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	--		فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (ملحق (٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤)
(١ ١٢٤ ٤٤٨)	٢٨ ٢٥٣		الخسائر إئتمانية في قيمة النقدية
٧٣٥ ٠٧٢ ٨٥٧	٣٨٠ ٩٣٢ ٦٢٩	(١٢)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تم استبعاد المعاملات الغير نقدية المتمثلة في الاتي :

*تم استبعاد المعاملات غير النقدية المتمثلة في قيمة الأصول الثابتة بمبلغ ٢٨ ١٢٠ ٢٧٢ جنيه مصري في مقابل المحول من مشروعات تحت التنفيذ

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ / أحمد أباطه

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

١- نبذة عن الشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)

تأسست شركة الوطنية للطباعة " الشركة الأم " كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ١٤٧٠٢ فى ٥ يونيه ٢٠٠٦.

٢- غرض الشركة

هو العمل فى مجال تملك وإقامة مطابع للطباعة الثقافية والفنية والصناعية والتجليد الفنى والتغليف (طباعة الكرتون) والجمع التصويرى وطباعة الأوفست وجمع الملائم والعمل فى مجال تصنيع مستلزمات التعبئة والتغليف بصفة عامة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاما تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى. تمتلك حالياً شركة الوطنية للطباعة بصورة مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	الشركات التابعة (ملكية مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف "الشروق"
٪٩٧,٧٢	٪٩٧,٧٢	

تمتلك حالياً الشركة بصورة غير مباشرة الحقوق التالية فى الشركات الواردة أدناه من خلال شركة الشروق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	الشركات التابعة (ملكية غير مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور"
٪٩٩,٠٠	٪٩٩,٠٠	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون "المتحدة"
٪٥٢,٢١٢	٪٥٢,٢١٢	شركة البدار للعبوات "البدار"*
٪٩٩,٩٧	٪٩٩,٩٧	

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي مصري يوضح كيفية معالجتها.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات ، التي أستخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية إذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الإدارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ومتغيرات السوق.

الخسائر الائتمانية العملاء والمدينون الآخرون والأصول المتداولة الأخرى

يُعترف بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداث ما مثل إعصار أحد العملاء. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تظهر أرصدة العملاء بالصافي بعد خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الشركة بتطبيق المنهج المبسط لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة فيما يتعلق بأرصدة العملاء. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة يتم تجميع أرصدة العملاء المدينة على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة والفترات التي استحققت فيها تلك الأرصدة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل النشاط الاقتصادي الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء لتسوية تلك الأرصدة المدينة، قد تستخدم الشركة بعض العوامل الأخرى عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لتكون أكثر العوامل ارتباطاً وبناء على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية على أساس التغيرات المتوقعة في هذه العوامل مع الأخذ في الاعتبار أيضاً التكلفة والجهد غير المبرر. يتم إعادة تقدير الخسائر الائتمانية في تاريخ أعداد القوائم المالية ويتم الإعتراف أو إلغاء الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لنتائج إعادة التقدير.

الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة

يتم إثبات الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة لتعكس القيمة الاستردادية المتوقعة لذلك الاستثمار.

المخصصات

تتعلق بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٥- فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما في ذلك سنة المقارنة بالإضافة الي ما يلي:

أ- أسس التجميع

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام. وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضة لـ أو لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجة لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرة على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عامل أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيهه "الأنشطة ذات الصلة" للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراجعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها – بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنة بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.
- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أى أطراف أخرى.
- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أى حقائقي وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيعات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.
- تتضمن قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم اقتنائها أو استبعادها خلال الفترة وذلك اعتباراً من التاريخ الفعلي للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلي للاستبعاد حسب الأحوال.
- يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لأى من شركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية بواسطة عن طريق الشركات الأخرى للمجموعة.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.
- تظهر حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة (باستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم. وتتكون حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب أصحاب الحصص غير المسيطره في التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع. وتقوم الشركة بتنصيب الأرباح أو الخسائر وكل من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطره. وتنسب كذلك إجمالي الدخل الشامل إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطره حتى وإن أدى ذلك إلى حصول رصيد عجز فيها.

ب- تجميع الأعمال

- تتم المحاسبة عن عمليات اقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ اقتناء من حيث الشكل أو المضمون. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:
- تحديد المنشأة المقتنية.
- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات المتكبده وكذا الالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ إقتناء المنشأة المقتناة.
- يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للمقابل الذي تقوم بسداده المنشأة المقتنية ويتمثل في أصول قامت بتسليمها والتزامات تكبدها وأدوات حقوق ملكية أصدرتها تلك المنشأة في سبيل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.
- تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصصاً منها التكاليف اللازمة للبيع.
- يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الإقتناء كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.
- وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها للمنشأة المقتناة تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح أو الخسائر.
- في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع للسيطرة المشتركة للمجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال والقيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة - والناتجة عن عمليات الإقتناء التي تتم على مراحل - كاحتياطي سيطرة مشتركة ضمن حقوق المساهمين إذا لم تسفر عمليات الإقتناء المرحلية عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي يتم تجميعها قبل وبعد عمليات الإقتناء. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضاً في حالة استحواذ المجموعة على نسبة من حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره على الشركات التابعة.
- وفي مثل الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة يتم تحديد القيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة على أساس القيمة العادلة في تاريخ تحقق السيطرة الأولى للمجموعة على المنشأة المقتناة مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في بنود حقوق ملكية تلك المنشأة والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تحقق السيطرة الأولى حتى تاريخ زيادة نسبة السيطرة.
- يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطره في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والالتزامات العرضية المعترف بها.
- عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم الشركة باعتبارها المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الإقتناء إذا كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.
- عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الإقتناء تبعياً.
- إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

ج- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

د- استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقوائم المالية للشركة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا الاستثمارات في شركات شقيقة التي لا تزال قيد التأسيس في تاريخ القوائم المالية حيث يتم قياسها بالتكلفة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل.

وطبقاً لطريقة حقوق الملكية تظهر الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالمركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الاقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة وذلك بعد خصم أى اضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار. ويتم معالجة حصة المجموعة من التغيرات في حقوق ملكية الشركات الشقيقة اللاحقة للاقتناء والمعلقة على حقوق ملكية تلك الشركات مباشرة ضمن حقوق الملكية للمجموعة.

إذا تجاوز نصيب المنشأة في خسائر شركة شقيقة حصته في تلك الشركة أو تساوى معها، تتوقف المنشأة عن الاعتراف بنصيبها في الخسائر الإضافية. هذا ولا يتم الاعتراف بالخسائر التي تتجاوز القيمة الدفترية لنصيب المجموعة في أى شركة شقيقة إلا في حدود الالتزام القانوني أو الحكمى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة.

وفي تاريخ الاقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الاقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك:

١- يتم الاعتراف بأى زيادة في تكلفة الاقتناء عن نصيب المجموعة في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة في تاريخ الاقتناء كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقدير الاضمحلال لتلك الشهرة كجزء من قيمة الاستثمار ككل.

٢- تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار أى زيادة في نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الاقتناء في تاريخ الاقتناء على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التي تم خلالها اقتناء الاستثمار.

في حالة تعامل المجموعة مع إحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن تلك المعاملات وذلك في حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المحول وفي هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الاضمحلال.

هـ- الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصماً على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه أى متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الأرباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

و- الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم إدارة المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي أمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والملموسة "المقننات الفنية" والتي ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل (الوحدة المولدة للنقد) إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ز- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها فيما عدا الأراضي والمقننات الفنية والتي تظهر بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد وصافى القيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) تمهيداً لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

وتظهر الأصول الأخرى ضمن بند الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بتلك الأصول. ويتم الاعتراف بالأصول الأخرى بالتكلفة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضي والمقتنيات الفنية بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	٣٣,٣ - ٥٠	٣٪ - ٢٪
آلات ومعدات	١٠ - ١٥,٣٨	١٠٪ - ٦,٥٪
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥	٢٥٪ - ٢٠٪
عدد وأدوات وأثاث وأجهزة	٣ - ٥٠	٣٣٪ - ٦٪
أصول أخرى	٥	٢٠٪

المعالجة المحاسبية لقرض هيرميس: حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضا بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيبا تمويليا بضمان الأصول المباعة " وليس بيعا فعليا لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوانينها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظرا لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجانا إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائيا ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

القيمة العادلة :

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ووفقا للمعيار المعدل رقم (١٠) للأصول الثابتة ، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. وعند تقييم بند الأصول الثابتة فيتم إعادة تقييم كامل فئة الأصول الثابتة التي ينتمى إليها ذلك الأصل.

ووفقا لقرار مجلس ادارته شركة الشروق الحديثه للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت ادارته الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركة.

ح- الاعتراف وقياس الإيراد

الإيرادات الناتجة عن بيع سلع

يتم الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في المعيار المحاسبى المصرى (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء

الخطوة (١) - تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢) - تحديد التزامات الأداء فى العقد: التزام الأداء هو وعد فى العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات الى العميل.

الخطوة (٣) - تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذى تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الي العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤) - تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء فى العقد: فى العقد الذى يحتوى على أكثر من التزام أداء ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة الي كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذى تتوقع الشركة الحصول عليه فى مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) - اثبات الإيراد متى (أو عندما) تفى الشركة بالتزام أداء.

إذا كان المزمع دفعه فى العقد يتضمن مبلغا متغيرا تقوم الشركة بتقدير المبلغ الذى تستحقه الشركة مقابل نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الى العميل.

قد يختلف مبلغ المقابل بسبب الخصومات أو المبالغ المستردة أو الائتمانات أو الامتيازات السعريّة أو الحوافز أو مكافآت الأداء أو العقوبات أو غيرها من البنود المماثلة. كما يمكن أن يختلف مبلغ قيمة المقابل المتعهد به إذا كان استحقاق الشركة للمقابل مشروطا بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى.

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١. حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء المجموعة واستهلاك تلك المنافع.
 ٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.
 ٣. أداء الشركة للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.
- بالنسبة للالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء. يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أي قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- لا يشترط أن يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.
- يجب أن يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف آخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقاً لتعهداتها.
- تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق المنشأة في التحصيل سيخولها الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

- إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فإن المنشأة تفى بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و تفى المنشأة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:
- أ- إذا كان للمنشأة حق حالى في تحصيل مقابل الأصل.
 - ب- إذا كان للعميل حق الملكية القانونى في الأصل.
 - ج- إذا قامت المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
 - د- إذا كان للعميل المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
 - هـ- قبول العميل للأصل.

ط- منح حكومية

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المجموعة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

ي- الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

ك- الإيرادات الأخرى

تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

ل- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصرى كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة الام وشركاتها التابعة (المجموعة). وتثبت المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصرى طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التى نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

م- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً للقانون المصري الخاص بالضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن العام والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للسنة المالية على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن السنة المالية باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية بعبء الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقاً في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ن- المخزون

يتم تقييم المخزون في نهاية العام بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وفيما يلي الأسس التي أتبع في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)

بالتكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن.

الإنتاج تحت التشغيل

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة حتى نهاية المرحلة التي وصل إليها الإنتاج.

الإنتاج التام

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

س- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة إلتزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. وفي هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ع- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ف- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الام وشركاتها التابعة و أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحة التنفيذية تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين في الأرباح الموزعة بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين لكل شركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الإلتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للمجموعة العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالإلتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ص- الاقتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولي بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعال.

ق- حق الإنتفاع الناتجة عن الأصول المستأجرة

يتم الاعتراف بأصل "حق الإنتفاع" وباللزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير ويجب على المستأجر قياس أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة والمتمثل في القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. تم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير على أن يتم القياس لللاحق لعقد التأجير للمتعلق بالأصل المؤجر "حق الإنتفاع" بتطبيق نموذج التكلفة مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة. على أن يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" في استهلاك أصل "حق الإنتفاع". إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الإنتفاع" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الإنتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

ويتم إهلاك حقوق الإنتفاع الناتجة عن إستئجار الأصول بخلاف الأصول تحت الإنشاء والأراضي بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)
مباني وإنشاءات	٤٠ - ٥٠
آلات ومعدات	٣ - ٢٠
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥

ر- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة وتستخدم الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. ويحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليلها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

ش- الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدي

يتم الاعتراف مبدياً بالعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم مبدياً الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم مبدياً قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى لا تنطوي على عنصر تمويلي هام) أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة للاستحواذ عليه أو إصداره وذلك للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم مبدياً قياس الأرصدة المدينة التي لا تنطوي على عنصر تمويلي هام بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف المبدي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – استثمارات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – استثمارات الأسهم أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا تتم إعادة تصنيف الأصول المالية عقب الاعتراف بها مبدياً ما لم تقوم الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الأصول المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.
- يتم قياس استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال تتحقق أهدافه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- أن ينشأ عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.
- عند الاعتراف المبدي بأحد استثمارات الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد تقرر الشركة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.
- فيما يتعلق بكافة الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن ذلك كافة الأصول المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدي، قد تقرر الشركة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفه غير ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تفعيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من الفائدة المتعاقد عليها، مع الاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، وتوافق مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقارير لإدارة الشركة بشأنها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
 - كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان يتم احتساب التعويض على أساس القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
 - مدى تعاقب وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر الشركة بالاعتراف بها.

إن الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف 'المبلغ الأصلي' على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدي. يتم تعريف 'الفائدة' على أنها المقابل المالي للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تأخذ الشركة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استوفاء هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة الأمور التالية:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية؛
 - الشروط التي قد يترتب عنها تغيير سعر الفائدة التعاقدية، بما في ذلك شروط السعر المتغير؛
 - شروط الدفع المسبق ومدة فترة التمويل؛ و
 - الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).
- تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير جوهرية عند الاعتراف المبدي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك إيرادات الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بإيرادات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلى الربح أو الخسارة.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة، أو كان يمثل أداة مشتقة، أو كان مصنف على هذا النحو عند الاعتراف المبني.

الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك مصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم الشركة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تبرم الشركة معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ بكافة أو معظم مخاطر وامتيازات ملكية الأصول المحولة. في مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها. تقوم الشركة أيضاً بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والتمن المدفوع (بما في ذلك أية أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات متحملة) ضمن الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الشركة حق واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها رغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

انخفاض قيمة الأصول

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقود

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر لائتمان المتوقعة من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. و
- أصول العقود.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر لائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر:

- سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة لإدارة الشركة والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الشركة دون لجوء الشركة لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أو
- أن يكون الأصل المالي مستحق منذ فترة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها). يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه 'تعرض لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- أزمة مالية حادة للمدين؛
- إخلال بالعقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة جدولة قرض أو سلفة من الشركة بناء على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛ أو
- أن يكون من المحتمل تعرض المدين للإفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم استقطاع مخصصات خسائر الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحميل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. تتوقع الشركة عدم استرداد جزء كبير من المبالغ المشطوبة. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلة للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المستهلكة لأداة الدين ولتوزيع إيرادات الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصص التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولي به. يُعترف في الأرباح أو الخسائر بالإيراد من أدوات الدين التي تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة، ويُعرض إيرادات الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ت- العملاء وأوراق القبض

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة الاضمحلال المكون لمواجهة انخفاض قيمة أرصدة العملاء ويتم تكوين مخصص اضمحلال لمواجهة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل المخصص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبرا عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ث- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

خ- الموردون

الموردون لا تحمل بأى فائدة وتثبت بالقيمة الاسمية.

ذ- الإحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح السنوي لتكوين الإحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر ومتى نقص الإحتياطي يتعين عوده إلى الاقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة فيما يكون في صالح الشركة. وهذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع. ولأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم إدراج الإحتياطيات المكونة بالشركات التابعة بعد تاريخ الاقتناء ضمن الأرباح المحتجزة للمجموعة بدلاً من إظهارها كبنود مستقلة بحقوق الملكية. ومن ثم فإن الإحتياطي القانوني الذي يظهر بالقوائم المالية المجمعة يتعلق بالشركة الأم فقط.

ض- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخرينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك لأجل لا تتجاوز ثلاث أشهر.

ظ- نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح، يتم حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح.

غ- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٥) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراسات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

أ- الإستثمارات العقارية

يتم الاعتراف الأولي للاستثمارات العقارية وفقاً لتكلفة الشراء وأي نفقات مباشرة متعلقة بها. ويتم إثباتات الاستثمارات العقارية في الفترة اللاحقة وفقاً لنموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة وفقاً لتعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٦ مارس ٢٠٢٣.

وبعد الاعتراف الأولي على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة. وقد قامت الشركة باختيار نموذج القيمة العادلة في التقييم اللاحق للاستثمارات العقارية وفقاً لقرار مجلس الإدارة لشركة البدار للعبوات المنعقد في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣.

وفي حالة زيادة الأصل الدفترى لاستثمار عقاري نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة، فيجب إثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل ويتم تجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة" ومع ذلك يجب إثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس به انخفاضاً في تقييم نفس الاستثمار والسابق أثباته ضمن الربح أو الخسارة و يعالج هذا الفائض بنفس الأسلوب الوارد في نموذج إعادة التقييم ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و اهلاكتها".

وفي حالة انخفاض المبلغ الدفترى لاستثمار نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة فيجب إثبات الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة ومع ذلك يجب إثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود أي رصيد دائن في فائض التقييم المتعلق بذلك الاستثمار و يقلص الانخفاض المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة.

وفي حالة إضمحلال القيمة السوقية لهذه الاستثمارات العقارية عن صافي قيمتها الدفترية يتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال ويحمل علي قائمة الدخل الشامل، وتظهر الاستثمارات العقارية بالمركز المالي بعد خصم مجمع خسائر الإضمحلال إن وجد.

ب- عقود الإيجار

١- تعريف الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان الترتيب يمثل أو يتضمن إيجار وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٤٩) يعتبر الترتيب كإيجار أو يتضمن إيجار إذا كان الترتيب يعطي حق السيطرة علي استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل مادي. عند بدء أو إعادة تقييم ترتيب يتضمن مكونات إيجارية تقوم الشركة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجارى أو غير إيجارى على أساس السعر المستقل النسبي لكل مكون.

٢- كمستأجر

تم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض للشركة كما في تاريخ عقد الإيجار. ويتم قياس حق استخدام الأصل باستخدام مبلغ يساوى التزام الإيجار معدل بمبالغ مدفوعة مقدماً أو الإيجارات مستحقة. ولقد قامت الشركة بتطبيق هذه الطريقة على كل عقود الإيجار.

قامت الشركة باستخدام الاعفاء المسموح في عدم الاعتراف بحق استخدام أصول والتزامات الإيجارات للإيجارات التي تكون مدتها أقل من ١٢ شهر وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة. تقوم الشركة بالاعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصروف.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عند حدوث تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية.

٣- عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار،

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أى دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط في القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- (أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.
- (ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،
- (ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى. تتضمن عقود الإيجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والانهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد الشركة مدة سريان عقد الإيجار على أنها غير قابلة للإلغاء في أي فترات مغطاة بخيار تمديد عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مغطاة بخيار انهاء عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار. لدى الشركة العديد من عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التمديد والانهاء. تقرر الشركة من خلال تقييمها لعقد الإيجار فيما إذا كان من المعقول ممارسة خيار تجديد أو انهاء عقد الإيجار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإيجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

- (أ) يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.
- (ب) ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.
- (ج) يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
- (د) الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.
- (هـ) الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوف تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه بإعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الإستمرار في الإعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الإعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

ج ج- التعويض على أساس السهم

تقاس تكلفة المكافآت التي تسوى نقدا الممنوحة للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة للالتزام في تاريخ كل قائمة مركز مالي حتى يتم تسويتها، ويتم إثبات هذه التكلفة كمصروفات منافع موظفين في قائمة الدخل مع إثبات مطلوبات مقابلة لها في قائمة المركز المالي و يتم إثبات تكلفة كل من المكافآت التي تسوى بحقوق الملكية والتي تسوى نقدا خلال فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المطلوبة للحصول على المكافأة كما يجب استيفاء أي شرط من شروط الأداء غير السوقي المرتبطة بالمكافأة إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمكافأة التي تسوى نقدا، فيتم أيضا إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة للالتزام بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسوية في قائمة الدخل ضمن مصروفات منافع الموظفين.

وعند تحديد القيمة العادلة للمكافأة التي تسوى بحقوق الملكية أو التي تسوى نقدا، فيتم تطبيق طريقة تقييم مناسبة لا تؤخذ شروط الخدمة والأداء غير السوقي بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة، ولكن خلال فترة الاستحقاق فيتم تقييم احتمالية استيفاء الشروط كجزء من أفضل تقدير للشركة لعدد المكافآت المتوقع منحها. بينما تؤخذ ظروف أداء السوق وشروط عدم الاستحقاق بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة.

٦- الأصول الثابتة (المضخمة)

من الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

التكلفة
٢٠٢٣ في ديسمبر
الإضافات خلال العام
الحول من الشروعات الى الأصول

فروق العملة المتغيرة يؤثر ازمات قلعة ملحق (٥) من صابر
الحسنية العمري رقم (١٦) الملحق (٢٠٢٤) **

الإستثمارات خلال العام ***
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الإضافات خلال الفترة
الحول من الشروعات الى الأصول
الإستثمارات خلال الفترة
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٥

مجموع الأهلاك
مجموع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إهلاك العام
مجموع إهلاك الإستثمارات
مجموع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
إهلاك الفترة

مجموع إهلاك الإستثمارات
٢٠٢٣ في مارس ٣١
مجموع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
رصيد الإضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
رصيد الإضمحلال في ٣١ مارس ٢٠٢٥
صافي القيمة المكتوبة في ٣١ مارس ٢٠٢٥
صافي القيمة المكتوبة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وفقا لقر مجلس ادارة شركة الشروق الحديثة للخدمات المنفذ في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت ادارة الشركة باستخدام نموذج القيمة المضافة في تقييم اراضي الشركة ككل.

** يمثل المبلغ في قيمة فروق العملة المدينة الدائرية من الإزادات بالعملة الأجنبية قلعة نتيجة قديم الشروعات بقلعة الإلت المبلغ متطابقة في ٣٠٤ ٨١٤ ٩ جنيه مصري نقص شركة الشروق للخدمات والتخليط و ١٨ ٥٩٥ ١٨٤ جنيه مصري نقص شركة البدر للموت.

*** تتحسن الإستثمارات خلال العام السابق بيع عدد ٢ مأكلة فطامة (٦ لون، ٨٠ لون) تم إلتكهم بمأكمل و مولات تمثل بمبلغ ٤٥٠٠٠ يورو من خلال مأكلة وإقام مأكلة أحد الموردين الأمر الذي ترتب عليه تحقيق الشركة أرباحا راسمالية بمبلغ ٢٤ ٢١٤ ٥٠٠ جنيه مصري.

**** تم تعديل الأهلاك خلال الفترة كالتالي:
مكالة الديوتات
مصرفات عمومية وإدارية
مصرفات بيع وتوزيع

شركة البر البرية للخدمة

شركة مساهمة عمومية
الإضافات القيمة الترتيب المالية الدورية المجمعة
من الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الإجمالي	تصحيحات على أصول	مكتبات فنية	إثبات وحدات مكتبية	عدد و أدوات	وسائل نقل وإتقال	إلات و معدات	مبنى والشايات و	أراضي *
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢ ٤٢٩ ٢٠٩ ١٥٣	٢ ٤٢٩ ٢٠٩ ١٥٣	٥١ ٢٠٠	٥٣ ١٥١ ٨٩٩	٨١ ١٢٩ ٠٧٥	٤١ ٣٣٥ ٤٨٢	١٣ ٨٣ ٠٨٩ ٠٤١	٤٢٨ ٧٥١ ٤٢٣	٤٣٥ ١٩١ ٠٣٣
٣١١ ٤٢٩ ٢٠٣	٣١١ ٤٢٩ ٢٠٣	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ١١٣ ٧١١	٥٨ ٦٥٠ ٠٦٣	١٨ ٠٧٣ ٦١٣	٢١٤ ٤٥٧ ٠٤٦	١٠ ٢٧٧ ٣٧٠	٨٧٣ ٧٩٠
٣٢ ٢٧٨ ٥١٥	٣٢ ٢٧٨ ٥١٥	--	٥٧٢ ٠٥٥	١ ٠١٢ ٢٧٧	--	٢٣ ١٥٣ ٥٨٣	٧ ٠٤٠ ١٠٠	--
٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨	--	--	--	--	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨	--	--
(٣٥ ٥٨٧ ٢٠٦)	--	--	(٥ ٤٥٤ ٣١٦)	(١٣ ٠٧٣ ٣١٠)	(٨ ٣٣ ٥٠٠)	(١٦ ١٤٥ ١٣٦)	--	--
٢ ٢٧٥ ٧٩٩ ٥٥٣	٢ ٢٧٥ ٧٩٩ ٥٥٣	٥١ ٢٠٠	٥٥ ٧٩٧ ٣٥٢	١٢٨ ٢١٨ ٥١٥	٦٣ ٥٨٥ ٢٤٥	١ ١٣٣ ٥١٤ ٥٢٥	٤٥٦ ٠١٣ ٨٩٣	٤٣٦ ٥١٣ ٨٣٣
٣٢ ٢٥٧ ١٤١	--	--	١ ٤٢٠ ٠٨٧	١٧ ٢٦١ ٢٢٠	٥ ٢٩٩ ٨٩٥	٥ ٩٠٠ ٥١٧	١ ٩٧٥ ٩٢٢	--
٢٨ ١٢٠ ٢٧٢	--	--	--	٤٠١ ٤٤٨	--	٢٧ ٧١٨ ٨٢٤	--	--
(٥٣٠ ٠٠٠)	--	--	--	--	(٥٣٠ ٠٠٠)	--	--	--
٢ ٨٢٥ ٢٤٧ ٤٦٦	٢ ٨٢٥ ٢٤٧ ٤٦٦	٥١ ٢٠٠	٥٧ ٢١٧ ٤٣٩	١٤٥ ٨٨١ ١٨٣	٦٨ ٧٥٥ ١٤٠	١ ١٦٧ ١٣٣ ٨٦٦	٤٥٨ ٠٢٩ ٨١٥	٤٣٦ ٥١٣ ٨٣٣
٦٢٥ ٧١٩ ٤٢٣	--	--	٢١ ٩٧١ ٠٠٩	٥٢ ١٩٧ ١١٧	٣٢ ٥١٢ ٤٨١	٤٥٥ ٢١٦ ٧١١	٦٣ ٨٢٢ ٠٩٥	--
١٢٩ ٣٧٦ ١٦٤	--	--	٤ ٨٢٩ ٨١٦	٢٠ ٦١٥ ٥١٦	٦ ٣٢٨ ٤٠٢	٨٥ ٥١١ ٧٦٢	١٢ ٠٢٠ ٦١٣	--
(٣٥ ٠٥٠ ٢٣٥)	--	--	(٥ ٥٤٥ ٣١٦)	(١٣ ٠٧٣ ٣١٠)	(٨ ٣٣ ٥٠٠)	(١٥ ١٠٨ ٠٦٦)	--	--
٧٢٠ ٠٩٥ ٣٥٢	--	--	٢١ ٢٥٥ ٥٦٢	٥٩ ٧٣٩ ٧٧٨	٣٨ ٨٨٣ ٣٨٣	٥٢٥ ١٢٠ ٤١١	٧٥ ٨٨٢ ٧١٨	--
٣٧ ٩١٩ ١٩٢	٥٠ ٠٠٠	--	١ ٤٥٩ ٦٤١	٦ ٦٧٢ ٩٢٣	٢ ٣٢٨ ٢٢٩	٢٤ ٢٨٤ ٣٩٢	٣ ٠١٣ ٩٧٧	--
(٤٧٧ ٠٠٠)	--	--	--	--	(٤٧٧ ٠٠٠)	--	--	--
٧٥٢ ٥٢٧ ٥٤٤	--	--	٢٢ ٧١٥ ٢٠٣	٦٦ ٤١٢ ٢٧١	٣٩ ٩٩٨ ٦٢٢	٥٤٩ ٤٠٤ ٨٠٣	٧٨ ٩٥٦ ٦٤٥	--
١٧ ١٠٨ ٤٦٧	--	--	--	--	--	١٣ ٩٥٠ ٨٧٥	٣ ١٥٧ ٥٩٢	--
١٧ ١٠٨ ٤٦٧	--	--	--	--	--	١٣ ٩٥٠ ٨٧٥	٣ ١٥٧ ٥٩٢	--
٢ ٠٦١ ٠٠١ ٤٥٥	١ ٩٥٠ ٠٠٠	--	٢٤ ٥٠٢ ٢٣٦	٧٩ ٤٦٨ ٩١٢	٢٨ ٧٥٦ ٥١٨	١١ ٣٢ ٧٧٨ ١٨٨	٣٧٥ ٩٢٥ ٥٧٨	--
٢ ٠٢٨ ٥٥٥ ٧٢٤	٥١ ٢٠٠	--	٢٤ ٥٤١ ٧٩٠	٦٨ ٤٧٩ ٢٣٧	٢٥ ٤٧٩ ٨٦٢	١٠ ٩٤٤ ٤٤٣ ٢٣٩	٣٧٧ ٠١٣ ٥٨٣	٤٣٦ ٥١٣ ٨٣٣

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	دفعات مقدمه لشراء أصول ثابتة (الآت ومعدات - وسائل نقل)
١٦٦ ٣٥٩ ٤٢٩	٢٣١ ٣٧٨ ١٥٦	مشروعات تحت التنفيذ - إنشاءات والآت
٣٥ ٩٤٦ ٦٠٧	٤٥ ٥٥٦ ١٢٨	قطعة أرض جسر السويس
٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	اخرى
١٢ ٤٦٢ ١٧٩	١٢ ٥٦٠ ٦٣٦	
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٢٩١ ٨٩٤ ٩٢٠	

تتمثل حركة المشروعات تحت التنفيذ خلال الفترة / العام فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رصيد أول الفترة
٣٣ ٩١٦ ٥٤١	٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	إضافات خلال الفترة
٢١٥ ٧٥٠ ١٨٩	١٠٢ ٨٤٦ ٩٧٧	محول الى الاصول الثابتة
(٣٢ ٤٩٨ ٥١٥)	(٢٨ ١٢٠ ٢٧٢)	رصيد اخر الفترة
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٢٩١ ٨٩٤ ٩٢٠	

٨- إستثمارات أخرى طويلة الاجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	للسهم	المملوكة	شركة دار مايو الوطنية للنشر
٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٠ جنيه مصري	٢ ٠٠٠	يخصم : الانخفاض فى قيمة الإستثمار
(٢٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)			
--	--			

٩- المخزون (بالصافى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	خامات رئيسية
١ ٠٠٠ ٥١٠ ٩٩٩	١ ٠٩٢ ٨١٨ ٣٥٣	مواد مساعدة
٦٤ ٣٥٣ ٤٥٣	٧٢ ٢٨١ ٨٠٩	قطع غيار
٢٣٤ ٣٩١ ٧٨٢	٢٣٢ ٥٧٤ ٦٠٩	إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام
١٩٠ ٥٨٦ ٠٦٥	٣٠٨ ٠٢٧ ٧٥٨	مواد تعبئة وتغليف
١٠ ١٢٤ ٣٤٩	١٣ ٣٣٣ ٠٦٤	بضاعه بالطريق
٣ ٦٤٠ ٣٩٦	--	
١ ٥٠٣ ٦٠٧ ٠٤٤	١ ٧١٩ ٠٣٥ ٥٩٣	
(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	
١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	١ ٧٠٨ ٥٣٨ ٨٨٢	

يخصم: الانخفاض فى قيمة المخزون

فيما يلى بيان بحركة الانخفاض فى قيمة المخزون

الرصيد فى	الانخفاض	رد الانخفاض	الرصيد فى	بيان
٣١ مارس ٢٠٢٥	خلال الفترة	خلال الفترة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الانخفاض فى قيمة المخزون
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	الاجمالى
١٠ ٤٩٦ ٧١١	--	--	١٠ ٤٩٦ ٧١١	
١٠ ٤٩٦ ٧١١	--	--	١٠ ٤٩٦ ٧١١	

١٠- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

بيان	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
عملاء محليين	١٠٧٥٩٨٩٢٤٨	١١٩٨٤٧٤١٣٧
عملاء محليين أطراف ذوى علاقة	٩٨٣٥٢٧٩٨	٩٧١١٢٩٢٩
عملاء خارجيين	٥٦٨٤٨٤٧٧	٥٧٠٨١٧٦٤
أوراق قبض	٢٤١٠٥٨٣٠١	٢٦٤٨٨٤٣١٧
	١٤٧٢٢٤٨٨٢٤	١٦١٧٥٥٣١٤٧
يخصم: الخسائر الأنتمانيه فى قيمة العملاء وأوراق القبض	(٥٧٠٥٢١٨٠)	(٥٧٤٢٢٣٣٧)
	١٤١٥١٩٦٦٤٤	١٥٦٠١٣٠٨١٠

فيما يلى بيان بحركة الخسائر الأنتمانيه خلال الفترة :

البيان	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	رد خلال الفترة	الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٥
الخسائر الأنتمانيه فى قيمة العملاء وأوراق القبض	٥٧٤٢٢٣٣٧	(٣٧٠١٥٧)	(٥٧٠٥٢١٨٠)
الأجمالى	٥٧٤٢٢٣٣٧	(٣٧٠١٥٧)	(٥٧٠٥٢١٨٠)

١١- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

بيان	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
دفعات مقدمة لموردين	٨٠٧٢٥٤١٢	٩١٩٢٥٠٨٣
مصلحة الضرائب - خصم من المنبع	٧١٠٣٢٥٢٩	٦٢٢٢٢٩١٦
مصلحة الضرائب - دفعات مقدمة تحت حساب ضرائب الدخل	١٩٠٦٨٦٠٣	٦٢٧٨٥٨٤٦
مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة	٩٨٤٠٦٣٤١	١٠٠١١٠١٢٧
تأمينات لدى الغير **	٣٢٨٨٤١٠٦	٢٧١٠٠٦٧٧
عهد وسلف للعاملين	١٧٤٤٤٥٣١	١١٤١٥٩٤١
دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الارباح*	٨٢١٠٨٠٤٩	٥٦٠٠٨٩٧١
دعم الصادرات	١٧٨٢٥٣٨٤٤	١٦٣٢٣٧٠٢٢
عهد مصلحة الجمارك	٤٦٥٢٤٤٨١	١٢٥٧٥١٤٦
مصرفوات مدفوعة مقدماً	١٣٩٤٦٩٦٣	٩٤٨٥٦٤٠
غطاء خطابات ضمان	٧٩٩٨٥٠٠	٧٤٣٥٠٠٠
مدفوعات تحت حساب اعتمادات مستندية	--	٣٢٢٣٨٠٦
أرصدة مدينة أخرى	٢١٠٥٩٠٠١	١٨٦١١٠٦٠
	٦٦٩٤٥٢٣٦٠	٦٢٦١٣٧٢٣٥
يخصم: الخسائر الأنتمانيه فى قيمة المدينون والأرصدة المدينة	(٤٦٩٦٢٣٦)	(٤٩٠٥٢٧٣)
	٦٦٤٧٥٦١٢٤	٦٢١٢٣١٩٦٢

* يتمثل هذا الرصيد في دفعات مقدمة للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح والذي سوف يتم عرضه على الجمعية العامة للشركات التابعة ضمن مشروع التوزيع المقترح من مجلس الإدارة للإعتماد والموافقة عليه بواسطة المساهمين فى إجتماع الجمعية العامة.

** يتضمن رصيد تأمينات لدى الغير مبلغ ٦٥٥ ٥٤١ ٨ جنيه مصرى مدفوع للهيئة المصرية العامة للبترول كتأمين لاستهلاك الغاز وفقا لعقد توريد الغاز بين إحدى شركات المجموعة وشركة غاز مصر وكذلك مبلغ ٢ ٧٤٠ ٥٠٠ جنيه مصرى مدفوع لشركة البحيرة للكهرباء كتأمين لاستهلاك الكهرباء.

فيما يلي بيان بحركة الاضمحلال خلال الفترة:
بيان

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	ما تم رده خلال الفترة	ما تم تكوينه خلال الفترة	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري		جنيه مصري	جنيه مصري	
٤ ٦٩٦ ٢٣٦	(٢٠٩ ٠٣٧)	--	٤ ٩٠٥ ٢٧٣	الخسائر الائتمانية في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى
٤ ٦٩٦ ٢٣٦	(٢٠٩ ٠٣٧)	--	٤ ٩٠٥ ٢٧٣	الإجمالي

١٢- النقدية وما في حكمها (بالصافي) **بيان**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١١ ٨١٨ ٦٧٩	٨ ٥٦٤ ٤٤٢	نقدية بالخرزينة
٥٢٨ ٥٥٧ ٨٣٦	٣٧٢ ٥٥٩ ٦٥٥	حسابات جارية لدى البنوك
١١ ٧١٥ ٨٧٨	--	شيكات تحت التحصيل
٥٥٢ ٠٩٢ ٣٩٣	٣٨١ ١٢٤ ٠٩٧	
(٢١٩ ٧٢١)	(١٩١ ٤٦٨)	يخصم الخسائر الائتمانية في النقدية
٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	٣٨٠ ٩٣٢ ٦٢٩	

بيان

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	رد خلال الفترة	ما تم تكوينه خلال الفترة	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١٩١ ٤٦٨	(٢٨ ٢٥٣)	--	٢١٩ ٧٢١	الخسائر الائتمانية في قيمة أرصدة النقدية لدى البنوك
١٩١ ٤٦٨	(٢٨ ٢٥٣)	--	٢١٩ ٧٢١	الإجمالي

١٣- المخصصات

بيان

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	انتفى الغرض منه خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة **	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٧ ١٩٢ ٥٨٨	--	--	٣ ٠١٧ ٣٠٤	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	مخصص مطالبات *
٨٧ ١٩٢ ٥٨٨	--	--	٣ ٠١٧ ٣٠٤	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ المركز المالي، وهذا وتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٤- التسهيلات الائتمانية

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧٧٠٣ ١٨٠	٣١ ٤١٦ ١٠٤	البنك المصري لتنمية الصادرات
٥٠٧ ٩٤٦ ٦٧٩	٣٦٦ ٣٦٢ ٥٨٤	بنك أبوظبي الإسلامي
٥٧٤ ٨٢٨ ٩٤٣	٦٢٨ ٣٧٩ ٢١١	البنك الأهلي المتحد
٣١ ٣٥٣ ٠٠١	٨٦ ٥٧٥ ٩١٣	بنك أي بي سي (بلوم سابقا)
١٣١ ٧٠٦ ٥٩٧	٢٣٤ ٨٠٩ ٩٤٨	البنك الأهلي المصري
٤ ٠٨٩	٣٢ ٧٦١ ٥٥٩	البنك العربي الأفريقي
٤٢ ٤٧٧ ٨١٧	٩١ ١٨٦ ٩٣٨	البنك العربي
٣٩٥ ١٨٧ ٨٣٦	٣٢٨ ٢٦٢ ٧٠١	بنك قطر الوطني الأهلي
٨٨ ٢٠٧ ١٥٣	٥٨ ٢٩٤ ٧٠٥	بنك أبوظبي التجاري
٦٣ ٢٩١ ٤١٨	١٠٠ ٤٩٦ ١٠٢	بنك كريدي أجريكول
٢٦١ ٨٣٢ ٩٤٤	١١٩ ٦٨٩ ٢٢٢	بنك مصر
١٢١ ٥٠٨ ٦٦٧	١١٠ ٢١٢ ٦٥٥	بنك الإمارات دبي
٢ ٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤	٢ ١٨٨ ٤٤٧ ٦٤٢	

• أولاً-شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

١-١٤ تسهيل البنك المصري لتنمية الصادرات

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض مع البنك المصري لتنمية الصادرات ش.م.م حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (سنة و تسعون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم و مدة العقد تبدأ من ٢٠٢٤/٧/٢٣ وتنتهي في ٢٠٢٥/٧/٣١. والغرض من هذا التسهيل هو فتح اعتمادات مستندية محلية و/أو خارجية، تمويل النشاط التجاري، تمويل عقود و/أو أوامر توريد، إصدار خطابات ضمان، تمويل نشاط التصدير على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ تسهيل البنك العربي

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض المبرم مع البنك العربي حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. والغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل و إعادة تمويل اعتمادات مستندية و إستيراد الماكينات و قطع الغيار و تمويل خطابات الضمان و تمويل مصروفات التشغيل.

٣-١٤ تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري (مائة وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. بغرض تمويل مرتبات، وأجور، وجمارك، تمويل شراء مواد خام من خلال إعادة تمويل ١٠٠٪ من الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل والتحويلات الخارجية المتعلقة بالاستيراد، بالإضافة إلى الجمارك و ١٠٠٪ من المشتريات المحلية و تمويل الجزء غير المغطى نقداً من قيمة الاعتمادات. مدة هذا التسهيل تبدأ من ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ ويتجدد تلقائياً وفقاً لما يراه البنك

٤-١٤ تسهيل بنك أبوظبي الإسلامي

طبقاً لعقد المضاربة المبرم مع "بنك أبوظبي الإسلامي" بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة وعشرون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

وقعت الشركة على اتفاق تعديل لعقد المضاربة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ لتعديل عقد المضاربة ليصبح ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثمائة مليون جنيه مصري لا غير). بغرض تمويل الوعاء الخاص بنشاط المضارب والذي يشمل تمويل اعتمادات مستندية بغرض استيراد مواد خام و/أو قطع غيار لمدة عام من تاريخ توقيع العقد تمدد تلقائياً لمدة / مدد أخرى مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في عدم التجديد.

٥-١٤ تسهيل البنك أي بي سي (بلوم سابقاً)

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك ABC (بلوم سابقاً) حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملة الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

تبدأ مدة الاعتماد في ٢ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل النشاط الجاري للشركة

٦-١٤ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ولمدة عام واحد على أن تنتهي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ الغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل للشركة و تمويل رأس المال العامل و استيراد خامات ومستلزمات الإنتاج والإلتزامات التي تنشأ عن حد الاعتمادات، يتجدد بموافقة البنك وبشروطه وذلك في حالة انتهاء مدته مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

٧-١٤ تسهيل بنك كريدي أجريكول

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك كريدي أجريكول (مصر) المؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٠ حصلت شركة علي تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض إعادة تمويل مستندات بدون ضمان عيني. مدة العقد غير محددة ولكن جدير بالذكر ان يحق للبنك تجديد هذا التسهيل تلقائياً لأي مدة أو مدد أخرى يراها ما لم يبد البنك رغبته في عدم التجديد.

٨-١٤ تسهيل البنك الأهلي المتحد

طبقاً لعقد تجديد التسهيلات الائتمانية المبرم مع البنك الأهلي المتحد (مصر) تم التعديل ليصبح بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائتان وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل نشاط الشركة.

٩-١٤ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك مصر ٢٦ مارس ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل إستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة للنشاط وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية و/أو المستندات برسم التحصيل المفتوحة علي قوة الحد الأول. يحق للبنك أن يحدد التمويل متعدد الأغراض موضوع هذا العقد أو يمد استحقاقه لأي مدة يرغبها بإرادته المنفردة دون الحاجة إلي إذن أو موافقة الطرف الثاني.

ثانياً- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

١-٢-١٤ تسهيل البنك العربي الأفريقي الدولي

وفقاً لملاحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك العربي الأفريقي الدولي " المؤرخ في مارس ٢٠٢٤ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح ٢٥٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل رأس المال العامل.

٢-٢-١٤ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

وفقاً لملاحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبي الإسلامي" المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح باجمالي ٢٧٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط الشركة، على ان يحدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٣-٢-١٤ تسهيل البنك الأهلي المتحد

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك الأهلي المتحد " حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد على ان يحدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك

٤-٢-١٤ تسهيل البنك الاهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك الأهلي المصري " المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري في نطاق البرنامج المقدم من بنك الاستثمار الاوربي مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً الى الحد الاول ١٦٠ مليون جنيه مصري لتمويل جانب من الاستثمار العامل وفتح اعتمادات مستندية والحد الثاني ٤٠ مليون جنيه مصري لتمويل رأس المال العامل على ان يحدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٥-٢-١٤ تسهيل بنك قطر الوطني الاهلي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطني الاهلي " حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد مقسماً الى الحد الاول ١٢٠ مليون جنيه مصري بحيث يبدأ في ٥ سبتمبر ٢٠٢٣ وينتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤. والحد الثاني بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري بحيث يبدأ في ١٣ مارس ٢٠٢٤ وينتهي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بغرض تمويل رأس المال العامل على ان يحدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٦-٢-١٤ تسهيل بنك ابو ظبي التجارى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي التجارى " المؤرخ فى ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصرى مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل جزء من احتياجات إستيراد المواد الخام وقطع الغيار .

٧-٢-١٤ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك مصر " حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ٤٠٠ مليون مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض إعادة تمويل الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل . على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٨-٢-١٤ تسهيل بنك الامارات دبي الوطنى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك الامارات دبي " المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض التمويل الجزئى لمتطلبات الاستيراد من المواد الاولية وقطع الغيار وكذلك تمويل المواد الخام والضرائب والرسوم الجمركية وخدمات الإفراج الجمركي والتأمينات الاجتماعية والمرتببات ومدفوعات المرافق. على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

ثالثا-شركة إيدار للعبوات (شركة تابعة)

١٠-٣-١٤ تسهيل بنك قطر الوطنى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطنى " المؤرخ فى ٤ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ٩٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسما الي عقد بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري و العقد الثانى بمبلغ ١٥ مليون جنيه مصري على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-٣-١٤ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي الإسلامى " المؤرخ فى ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

رابعا-شركة ويندسور (شركة تابعة)

١٠-٤-١٤ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي الإسلامى " المؤرخ فى ١٣ مارس ٢٠٢٢ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مدة العقد تبدأ من تاريخ التوقيع وتنتهي في ٣١ يناير ٢٠٢٣ وتمتد تلقائيا لمدة/لمدد أخرى ما لم يقر أحد الطرفين بإبداء رغبته كتابة في عدم تمديد المضاربة.

١٥- القروض

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(١) طبقاً للشركات التابعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	٢١٤ ٩٥٠ ٦٣٦
٤٠ ٤٢٧ ١٦٥	٣٥ ٢٨٤ ٨٤٨
٩٠ ٩١٦ ٠٥٤	٨٥ ٩٢١ ٠١٣
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٣٣٦ ١٥٦ ٤٩٧

- أ- إجمالي قروض شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
ب- إجمالي قروض الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
ج- إجمالي قروض شركة البدار

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(٢) طبقاً لأجل الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	١١٩ ١٠٤ ٧٦٨
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢١٧ ٠٥١ ٧٢٩
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٣٣٦ ١٥٦ ٤٩٧

- أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي - مدرجة ضمن
الالتزامات المتداولة
- أقساط قروض غير متداولة

تتمثل في قروض ممنوحة للشركة وشركاتها التابعة وبيانها كما يلي:-

أ- شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

القروض

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٤٠ ٨٥٩ ٧٤٩	٣٤ ٠٤٩ ٧٩١

١- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB وذلك بمنح الشركة قرض بقيمة ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (تسعون مليون جنيهاً مصرياً لا غير) بغرض استخدامه في شراء ماكينات، معدات وقطع غيار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لنشاط الشركة الصناعي. قامت الشركة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ بتعديل القرض مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بغرض زيادة قيمة القرض إلى ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة مليون جنيهاً مصرياً لا غير) ويتم تجزئه القرض الي اربعة قروض.

مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ٧ مايو ٢٠٢٦ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات أخرى مسدداً بالكامل. فترة السحب والسماح تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ٣١ مايو ٢٠٢٢.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً (اربع اقساط سنوية) متساوية القيمة من قيمة الرصيد المستخدم في نهاية فترة السحب، بحيث يستحق القسط الاول في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالي كل ثلاثة اشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير في ٧ مايو ٢٠٢٦. قيمة الاقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات. **العوائد والعمولات:** يسرى عائد مخفض والذي يقدر بعائد متناقص طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة هذا ويسري العائد يوم بيوم ويحتسب على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً. إصدار وثائق تأمين على كافة الأصول الممولة من خلال هذا القرض، بالإضافة إلي بعض تعهدات من الشركة أهمها عدم إجراء أية توزيعات إلا بعد سداد كافة الإلتزامات السنوية وعدم بيع أو رهن أو التنازل عن أى أصول متعلقة بهذا القرض بالإضافة الي الإلتزام ببعض النسب المالية.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بقيمة ٢ مليون يورو بغرض استخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. وقعت الشركة على ملحق عقد القرض بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٠ وذلك لإتاحة السحب من القرض بالجنيه المصري بمبلغ بما يعادل مبلغ ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (أربعة وثلاثون مليون جنيه مصري).

ومن المتفق عليه الايزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في اى وقت من الاوقات عن اجمالى مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهى فى ١٦ مارس ٢٠٢٥ وهو التاريخ الذى يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات اخرى مسدداً بالكامل . فترة السحب والسماح المقرر لها سنة تبدأ من تاريخ العقد وتنتهى فى ١٦ مارس ٢٠٢١.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً فى القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب فى ١٦ مارس ٢٠٢١. ويستحق القسط الثانى بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير فى ١٦ مارس ٢٠٢٥ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٧٨٨ ٩١٠ جنيه مصرى (فقط تسعمائة وعشرة الف و سبعمائة وثمانية وثمانون جنيه).

قيمة الاقساط اعلاه لاتشمل قيمة العوائد والعمولات. **العوائد والعمولات :** يحتسب على القرض سالف الذكر وعلى رصيده المدين بموجب هذا العقد عائد منخفض طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة ويرى يوماً بيوماً على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض **التعهدات المالية:** الانتجواز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ وايضا الاقل معدل خدمة الدين عن ١,٥ : ١ وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة وتلتزم الشركة بعدم توزيع كوينات ارباح على المساهمين الا اذا كانت قد اوفت بجميع ديونها السنوية واوفت بجميع تعهداتها.

٣- قرض المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية

قامت الشركة بالحصول على قرض من شركة هيرميس بواقع فائدة وفقاً للعقد المبرم مع الشركة، يتم السداد على سبع سنوات و عدد الاقساط ١٤ قسطاً نصف سنوى. تم الحصول على هذا القرض بالتضامن بين شركة البدار للعبوات ش.م.م. وشركة الشروق الحديثة للطباعة ش.م.م. متضامنين امام المؤجر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستحقة.

المعالجة المحاسبية: حيث ان الشركة دخلت فى عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للاستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستنجاز ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلى علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول فى أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستنجاز هذه تمثل فى جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستنجاز الأصول الثابتة تمثل فى حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر فى عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستنجازها فى قوانينها المالية دون أى تغيير فى قيمها الدفترية على أن تستمر فى إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول فى تاريخ البيع وإعادة الإستنجاز حتى وإن طالت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلى نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول فى نهاية عقد التأجير التمويلى مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر فى سداد الأقساط الإيجارية فى مواعيدها.

غرامة تاخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تاخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعة إيجارية غير مسددة او جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلى.

٤- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمولي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تمولياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ٢٢,٦٣٩,٦٢٨ جنيه مصري (اثنان وعشرون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وستمائة وثمانية وعشرون جنيناً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٤ سبتمبر ٢٠٢٩، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الأقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث أن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمولي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمولياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوانينها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمولي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمولي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

٥- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمولي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تمولياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ١٤,٥٨٩,٢٤٦ جنيه مصري (أربعة عشر مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف ومائتان وستة وأربعون جنيناً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٨، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الأقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث أن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمولي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمولياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوانينها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمولي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمولي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

٦- قرض بنك تنمية الصادرات

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٤ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك تنمية الصادرات بقيمة ٣٧ مليون جنيه مصري بغرض استخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة بنسبة ٨٠٪ من قيمة الآلات والمعدات محل التمويل.

ومن المتفق عليه الايزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في اى وقت من الاوقات عن اجمالى مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد أربع أعوام ونصف تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهى في ١٦ مارس ٢٠٢٩ وهو التاريخ الذى يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات اخرى مسدداً بالكامل .

فترة السحب والسماح المقرر لها ستة أشهر تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتنتهى في ١٦ مارس ٢٠٢٥ ويلتزم الطرف الثاني خلالها بسداد العائد المتفق عليه بهذا العقد شهرياً.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً فى القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢٥ . ويستحق القسط الثانى بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير في ١٦ مارس ٢٠٢٩ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٢٣٤٣٧٥٠ جنيه مصرى (فقط مليونين وثلاث مئة وثلاثة وأربعون ألفاً وسبع مائة وخمسون جنيهاً). قيمة الاقساط اعلاه لتشمل قيمة العوائد والعمولات. **العوائد والعمولات :** يتم تطبيق سعر عائد مدين بواقع ٢٪ فوق سعر الكوريدور اقراض المطبق لدى البنك المركزي مع اعفاء الشركة (الطرف الثاني) من عموله اعلى رصيد مدين.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تامين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تامين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهرين من توريد وتركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطى قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض وتجدد سنوياً.

التعهدات المالية: الانتجواز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ بعد استبعاد النفدية مع اخذ رصيد جاري المساهمين في الاعتبار وايضا الايقل معدل خدمة الدين عن ١,١ : ١ وايضا ألا يقل معدل التداول عن ١ مرة وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة .

غرامة تاخير سداد الدفعة: يتم تحصيل عائد تاخير بواقع ١٪ سنوياً فوق سعر العائد المطبق على المبالغ مستحقة السداد من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد الفعلي.

الإجمالي

يخصم: أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة

أقساط قروض غير متداولة

٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	٢١٤ ٩٥٠ ٦٣٦
(٦٣ ٢٦٧ ٠٥١)	(٦٢ ٣٥٥ ٣٣٤)
١٥٨ ٦٢٧ ١٩٨	١٥٢ ٥٩٥ ٣٠٢

ب- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

البنك	القيمة	فترة السداد	الإقساط	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
بنك أبو ظبي الاسلامي	قرض بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصري	فترة سماح لمدة عام ويتم السداد علي اربعة اقساط ربع سنوية .	ربع سنوية	٣٥ ٢٨٤ ٨٤٨	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥
إجمالي القروض الممنوحة للشركة					
				٣٥ ٢٨٤ ٨٤٨	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥

يقسم الي	٢٠٢٥ مارس ٣١	٢٠٢٤ ديسمبر ٣١
إستحقاقات متداولة	٢٠ ٥٦٩ ٢٦٦	٢٠ ٥٦٩ ٢٦٦
إستحقاقات غير متداولة	١٤ ٧١٥ ٥٨٢	١٩ ٨٥٧ ٨٩٩
الإجمالي	٣٥ ٢٨٤ ٨٤٨	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥

١- قرض بنك أبو ظبي الاسلامي

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٢ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية إبطارية للتمويل بإجارة العين / الأعيان) مع مصرف أبو ظبي الاسلامي بإجمالي مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصري.

نوع العقد	الاقساط	قيمة العقود
تمويل بإجارة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه	ربع سنوية	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠
		جنيه مصري
		جنيه مصري

أهم الضمانات

- وثيقة تأمين لصالح البنك كمستفيد أول من مبالغ الاقتراض.
- توكيل بالرهن التجاري على تمويل أجرة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصري

ج- شركة الدار للعبوات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

جنيه مصري

٣١ مارس ٢٠٢٥

جنيه مصري

مصرف أبو ظبي الإسلامي

- بموجب العقد المبرم مع مصرف أبو ظبي الإسلامي وافق البنك على أن يمنح الشركة قرض متوسط الأجل بمبلغ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وذلك بغرض استخدامه في تمويل الرءاء العام النشاط المضارب.
مدة هذا العقد ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وعلى أن يتم سداد القرض على ٣٦ قسط شهرياً.

اقساط متداولة	٢٣٣١.٠١٩٥	٢٨٣.٥٢٣٦
اقساط غير متداولة	١٩٩٨٠.١٦٦	١٩٩٨٠.١٦٦
الإجمالي	٢٣٣٠.٠٢٩	٢٨٣.٥٢٣٦
	٢٣٣١.٠١٩٥	٢٨٣.٥٢٣٦

١- قروض غير متداولة (قرض هيرمس)

قامت الشركة بالحصول على ثلاث قروض من شركة هيرمس بواقع فائدة متغيرة وفقاً لسعر الأقراض المعلن الكوبورير يتم السداد على سبع سنوات و عدد الاقساط ١٤ قسط نصف سنوي.
تم الحصول على هذه القروض بالتضامن بين شركة الدار للعبوات و شركة الشروق الحديثة للطباعة متضامنين امام المودر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستحقة.

المعالجة المحاسبية

حيث ان الشركة دخلت في عقود بيع أصول ثانية مملوكة لهما وجاهرة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرمس للحوال التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري المودر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إنقاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما ان معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاتر ها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإقتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإقتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المودرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجانياً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المودر شريطة انتظام المستأجر في سداد الاقساط الإيجارية في مواعيدها.

غرامة تأخير سداد الدفعة

يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعة إيجارية غير مسددة أو جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

قيمة القرض

الإجمالي	عقد رقم (٩٨٥)	عقد رقم (٩٨٧)	عقد رقم (٩٨٨)	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٦ ٢٠٠ ٠٠٢	--	١٦ ٢٠٠ ٠٠٢	--	إقساط قصير الاجل
٤٦ ٤١٠ ٨١٦	--	٤٦ ٤١٠ ٨١٦	--	إقساط طويل الاجل
٦٢ ٦١٠ ٨١٨	--	٦٢ ٦١٠ ٨١٨	--	إجمالي قيمة القرض

خلال السنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قامت الشركة الوطنية للطباعة بسداد معجل اكمل قيمة القرض رقم (٩٨٨) والقرض رقم (٩٨٥).

إجمالي القروض:

<u>إجمالي</u>	<u>إقساط قروض غير متداولة</u>	<u>إقساط قروض متداولة</u>	<u>إجمالي</u>
<u>البانك</u>			
مصرف أبو ظبي الإسلامي	٣ ٣٣٠ ٠٢٩	١٩ ٩٨٠ ١٦٦	٢٣ ٣١٠ ١٩٥
قروض غير متداولة (قرض هيرمس)	٤٦ ٤١٠ ٨١٦	١٦ ٢٠٠ ٠٠٢	٦٢ ٦١٠ ٨١٨
<u>الإجمالي</u>	٤٩ ٧٤٠ ٨٤٥	٣٦ ١٨٠ ١٦٨	٨٥ ٩٢١ ٠١٣

١٦-موردون وأوراق دفع بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٨٧٤ ٢٧٢ ٩٥٥	٧١٧ ٤٦٣ ٥٧٠
١١ ١٢٧ ٩٥٦	٣٢ ٩١٣ ٠٧٧
١٦٤ ٩٨٤ ٣٩٥	٣٣٤ ٥٥٥ ٤٠٧
١ ٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	١ ٠٨٤ ٩٣٢ ٠٥٤

موردين محليين
موردين خارجيين
أوراق دفع

١٧-دائنون وأرصدة دائنة أخرى بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
١٠٧ ٢٢٢ ١٨٦	٦٧ ٧١٧ ٠٥٤
١٨ ١٤١ ٦٥٥	١٨ ٦٠١ ٨٠٢
٢٢٣ ٨٣٨	٢٢٣ ٨٣٨
١ ٩٠٥ ٣٤٥	٣ ١٨٣ ٤١٥
١٤ ٩٦٥ ٠٢٩	١٥ ٢٨٣ ٥٧٧
١٧ ٨٤٧ ٩٩٠	٢١ ٢١٦ ٦٩٠
١٩٧ ٧٨٨ ٢٠٢	١٩٨ ٩٧١ ٩٩٠
١١ ٦٧٠ ٩٢٨	١٠ ٨٦٠ ٩٨٢
٢٣ ٩٨٨ ٠١٠	٢٢ ٦٦٤ ٨٣٠
١٤ ٥٤٦ ٣٥١	١٨ ٠٧٨ ٠٣٦
٤٤٨ ٦١٠	٥ ٢٦٦ ٦٣٥
١ ٦٥٧ ٧٢٤	١ ٦٥٧ ٧٢٤
٩٠٨ ٩٠٢	٨٧٧ ٩٤٤
١٥ ٦٧٢ ٣٩٦	١٠ ٧٦٨ ١٠٧
٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	٣٩٥ ٣٧٢ ٦٢٤

دفعات مقدمة من عملاء
مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة
مصلحة الضرائب - ضريبة عقارية
هيئة التأمينات الإجتماعية
مصلحة الضرائب - ضرائب كسب عمل
فوائد مستحقة
مصروفات مستحقة*
دائنو شراء أصول
مصلحة الضرائب - خصم وإضافة
المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
تأمينات من الغير
ايرادات مؤجلة
تأمين على مبانى المصنع
أرصدة دائنة أخرى

* تتضمن الرصيد خلال الفترة مبلغ ٢٥٦ ١٣٠ ٨٣ جنيه مصري تتمثل في مصروف تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعصر المنتدب" مقابل مبلغ ٣٩٧ ١٠٥ ٧٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح رقم ٣٢).

١٨-دائنو توزيعات

وفقا لقرارات الجمعية العامة العادية للشركات التابعة خلال عام ٢٠٢٤ بلغ نصيب دائنو التوزيعات للحصص الغير مسيطرة والعاملين ومجلس الإدارة في ٣١ مارس ٢٠٢٥ مبلغ ٩٨٣ ٥٧٨ ١٢ جنيه.

١٩-رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به لشركة الوطنية للطباعة (الشركة الام) في تاريخ التأسيس بمبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ذلك التاريخ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعا على ٢٥ ٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري.

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٥٠ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري ليصبح ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢.

وبذلك يصبح رأس المال المصدر والمكتتب فيه بالكامل بمبلغ ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري موزعا على ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري جميعها أسهم نقدية.

- بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على شراء عدد يصل الى ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم عادى من اسهمها بسعر ٥٤,٩٩٥ جنيه مصري للسهم الواحد وذلك بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالي اسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة وبتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على ان يتم التصرف اللاحق على هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذه الأسهم الى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢.

- وفقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ لشركة الوطنية للطباعة تم الموافقة علي قرار مجلس الاداره المنعقد في ٢٠ اغسطس ٢٠٢٣ بشأن تخفيض رأسمال الشركة المصدر و المدفوع بالكامل من ٢٣٣ ٧٥٠ جنية مصري الي ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصري بتخفيض قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنية مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة.

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض رأس المال بمبلغ قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنية مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد أسهم الشركة ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم ويكون قيمة رأس المال المصدر و المدفوع ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصري.

- بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنية مصري للسهم الامر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصري موزعا علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنية مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٢٠- إحتياطي تجميع الأعمال (إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنية مصري	جنية مصري	
٦٤٦.٠١٣	٦٤٦.٠١٣	الرصيد في الاول من يناير
--	--	الحركة خلال الفترة/ العام *
٦٤٦.٠١٣	٦٤٦.٠١٣	الرصيد في نهاية الفترة/ العام

* قامت شركة الشروق خلال عام ٢٠١٩ بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ١٤٪ من رأس مال شركة ويندسور لتجارة وتصنيع الورق "ويندسور" وفقا لحالة الحق بين الشركة ومساهمي شركة ويندسور الاخرين و هو ما ترتب عليه زيادة حصة الشركة في رأس مال ويندسور (شركة تابعة للمجموعة) دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسارة الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية ٧١٢ ٤١٢ ٤ جنية مصري تم إدراجها ضمن إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

* قامت شركة الوطنية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ بالاستحواذ على حصة اضافية قدرها ٠,٧٪ من رأس مال شركة الشروق .

٢١- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنية مصري	جنية مصري	
(٧ ٦٧٩ ٣٤١)	(٣ ٧٤٣ ١٤٤)	ضريبة الدخل المؤجلة
(٥٣ ٢٦١ ٠١٠)	(٣٦ ١٧٣ ١٩٦)	ضريبة الدخل الجارية
(٦٠ ٩٤٠ ٣٥١)	(٣٩ ٩١٦ ٣٤٠)	

ضريبة الدخل المحملة على قائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنية مصري	جنية مصري	
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٧٧ ٢٤٩ ٨٧٨	ضريبة الدخل الجارية خلال الفترة
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٧٧ ٢٤٩ ٨٧٨	

أصول ضريبية مؤجلة

بيان

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٢ ٦١٥ ١٢٢	--
٢ ٦١٥ ١٢٢	--

أصول ضريبية مؤجلة ناتجة عن
خسائر ضريبية مرحلة (شركة البدار للعبوات)
إجمالي أصول الضريبية المؤجلة

التزامات ضريبية مؤجلة

بيان

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢٣٠ ٩٢٠ ٩٨٥
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢٣٠ ٩٢٠ ٩٨٥

التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الأصول الثابتة
إجمالي الالتزامات الضريبية المؤجلة

٢٢- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٤٤ ٧٣١ ٩٥٦	٤٧ ٢٤١ ٣٦٦
٥٠٣ ٥٧٣ ٣٢١	٥٣٥ ٧٧٤ ٠٦٢
٧٢٨ ٢٩١	٨٢٠ ٢٥٩
٦٤ ٩٧٠	٦٨ ١٢٣
٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	٥٨٣ ٩٠٣ ٨١٠

شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق
شركة البدار للعبوات

٢٣- إيرادات المبيعات

تحليل إيرادات الشركة كما يلي:

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٤١٠ ٨٣٣ ٨٥١	٥٦١ ١٩٧ ٧٨٥
٧٣٦ ١٠٣ ٧٣٨	٧٣٥ ٦٩٥ ٥٥٨
٢٣ ٨١٠ ٤٩٠	٢٦ ٤٢٨ ٦٩٤
٢٨٨ ٢٠٨ ٧٨٦	٤٠٥ ٩٢٣ ٦٣٤
١ ٤٥٨ ٩٥٦ ٨٦٥	١ ٧٢٩ ٢٤٥ ٦٧١

مبيعات مطبوعات
مبيعات ورق و كارتون
مبيعات (ويندسور)
مبيعات العبوات
الإجمالي

٢٤- إيرادات تشغيل أخرى

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
١٦ ٨٧٠ ٢٤٢	١٢ ٢٨٥ ٢٣٢
١٦ ٨٧٠ ٢٤٢	١٢ ٢٨٥ ٢٣٢

بيان
دعم الصادرات
الإجمالي

٢٩ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

- تشمل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة فيما يلي:

الرصيد

الرصيدة	حسابات جارية (بالصافي)			علاء وأوراق قبض			مبيعات			مشتريات ومكافآت			نوع العلاقة			إسم الشركة		
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيته مصري	--	١٠٦ ٤١٩	٤ ١٩٥٠٥٧	٥ ٧٢٨ ٢٨٥	١ ٥٨٩ ٧٨٤	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة دار الشروق				
جنيته مصري	٩٩ ٨٩٣ ٥٦٨	١٠٧ ٦٥٤ ٩١٩	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة ناشونال برونيتينغ انتر ناسيونال هولدينغ (بورودوبا)				
جنيته مصري	٦٦ ٨٦٦ ٧٥٨	٧١ ٩٦٥ ٣٤٨	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة سيتانيل كاييتال للاستثمارات الدولية				
جنيته مصري	٣ ٦٠٩ ٠٤٠	٣ ٦٠٩ ٠٤٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة جراند فيو				
جنيته مصري	٤٩٨ ٦٣٠	٤٩٨ ٦٣٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة الشروق للانتاج الاعلاسي				
جنيته مصري	--	--	٩٢ ٩١٧ ٨٧٢	٨٤ ٠٤٧ ٧٠٠	١٩٦ ٢٢٨ ٩١٦	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة بيرروس				
جنيته مصري	٦٥٠ ٠٠٠	٦٦ ٦٠٤	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	جريدة الشروق				
جنيته مصري	--	--	٢ ٢٧٦ ٨١٤	٢ ٢١٠ ٢٠٩	--	--	--	--	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	الشركة المصرية للنشر العربي والدولي				
جنيته مصري	(٥٥ ٦٨٦)	(٦١٠٩٧٠٢)	--	٦ ٣٠٠ ٠٠٠	--	--	٤ ٤٥٠ ٠٠٠	--	اعضاء مجلس إدارة	اطراف اخرى - (مصلب جارى)								
جنيته مصري	١٧٠ ٨١٢ ٣١٠	١٧٧ ٨٧٤ ٦٥٤	٩٩ ٣٨٩ ٧٤٣	٩٨ ٣٥٢ ٧٩٨	١٩٧ ٨١٨ ٧٠٠	٤ ٤٥٠ ٠٠٠	--	--	--	--	--	--	المستحق من اطراف ذات علاقة	المستحق من اطراف ذات علاقة				
جنيته مصري	١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦	١٨٤ ٤٨٤ ٣٥٦	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	المستحق إلى اطراف ذات علاقة	المستحق إلى اطراف ذات علاقة				
جنيته مصري	(٥٥ ٦٨٦)	(٦١٠٩٧٠٢)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
جنيته مصري	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧

شركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للتوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٢٥- المقابل الذي يتقاضاه موظفي الإدارة العليا

بيان	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
مرتبات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	جنيه مصري	جنيه مصري
الإجمالي	٤٤٥٠.٠٠٠	٣٩٧٥.٠٠٠

٢٦- فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة

حصة الشركة الأم	حقوق	الإجمالي
جنيه مصري	الغير مسيطرة	٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٥٣.٠٠٤.٧٨٩	٥٩٠.٣١٠.٠	٢٥٨.٩٠٧.٨٨٩
٢٥٠.٢٩٢.٠١٨	٥٢٦.٩٨٠.٦	٢٥٥.٥٦١.٨٢٤
٥٠٣.٢٩٦.٨٠٧	١١١٧.٢٩٠.٦	٥١٤.٤٦٩.٧١٣

* وفقا لقرار مجلس اداره شركه الشروق الحديثه للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت اداره الشركه باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وقد قامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم أراضي الشركه وبلغت القيمة العادلة لتلك الأراضي مبلغ ٣١٠.٨٨٥.٧٦٠ مليون جنيه وفقا لتقرير الخبير (وتتمثل في تقييم أرض مصنع(١) الكائن بالقطاع أرقام (١٥/١٦/١٧/١٨) - البلوك ١٣٠٠٣ - المنطقة الصناعية أ. و أرض مصنع (٢) بالقطعة رقم (٣/ج١) - البلوك ١٣٠٤٤ - المنطقة الصناعية أ. وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الأراضي فائض تقييم أراضي بمبلغ ٢٥٨.٩٠٧.٨٨٩ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة للأراضي وفقا لتقييم الخبير و البالغة ٣١٠.٨٨٥.٧٦١ و الباقي ٣١٠.٨٨٥.٧٦١ جنيه مصري عن القيمة الدفترية للأراضي و البالغة ٣٢٨.٢١٠.٢٣٣ جنيه مصري على ان يتم خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٥٤٣.٧٦٧.٢٨٨ جنيه مصري)

** تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي و المباني التي قامت شركة البدار للعبوات بإتخاذ قرار بإستغلالها بهدف الإستثمار العقاري قد قامت الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم تلك الإستثمارات العقارية وقامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم الإستثمارات العقارية وبلغت القيمة العادلة لتلك الإستثمارات العقارية مبلغ ٢٩١.٣٩٦.٩٨٨ مليون جنيه (وتتمثل في تقييم أرض المصنع ومباني المصنع بشكل منفصل الكائنة في المنطقة الصناعية "قباء" جسر السويس - محافظة القاهرة.

وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات العقارية فائض تقييم إستثمارات العقارية بمبلغ ٢٥٦.١٣١.٨٢٣ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة البالغة ٢٩١.٣٩٦.٩٨٨ عن القيمة الدفترية للأصل البالغة ١٤.١٥٥.٥٦٣ و بعد خصم الضريبة المؤجلة البالغة ١٠٩.٦٠٢.٢١١ جنيه مصري). (إيضاح رقم ٣٥)

٢٧- أصول غير متداولة متاحة للبيع

بلغت القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ١.١٤٢.٢٥١ جنيه مصري خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ المتمثلة في تكلفة الآلات و المعدات الخاصة بالمصنع القديم وبلغت تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك لهذه الأصول ١٠.٥٤٠.٥٠٠ مصري و ٨.٧٢٨.٢٨٩ جنيه مصري على الترتيب. وفقاً لقرار مجلس الادارة لشركة البدار للعبوات في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣ تم الموافقة على استغلال هذه الأراضي والمباني وقد تم تحويل جزء من الأصول يتمثل في أراضي ومباني إلي الإستثمار العقاري. (إيضاح رقم ٢٦).

٢٨- بيان نشاط الشركة القائمة والشركات التابعة

اسم الشركة	المتحدة	ولندسور	الشروق	الوطنية المستقلة	المدار	الإجمالي	تسويات	المجمعة	البيان
البيان	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
الإيرادات	٨٩٧ ٤٧٧ ٧٥٦	٤٨١ ١٢٩ ٩٧٤	٥٩٦ ٣١٥ ٥٤٧	--	٤٥٨.٩٦.٠١٧	٢.٠٠٠.٠١٩ ٢٩٤	٢٧٠.٧٧٣ ٦١٣	١٧٢٩ ٢٤٥ ٦٧١	
تكلفة الإيرادات	(٦٨٦ ٥٤٦ ٨٧٥)	(٣٢ ٤٩٦ ٧٨٤)	(٤٢٧ ٧٨٤ ٢٤٥)	--	(٣٧٨ ٢٢٩.٤٧)	(١ ٥٢٤ ٥٥٦ ٤٥١)	١٨٣٧.٢ ٩٩٣	(١ ٢٤٠ ٨٥٣ ٤٥٨)	
مجموع الربح	٢١٠.٩٣٠.٨٨١	١٥١ ٦٣٣ ١٩٠	١٦٩.٠٣١ ٣٠٢	--	٧٩ ٨٦٦ ٩٧٠	٤٧٥ ٤٦٢ ٨٤٣	١٢ ٩٢٩ ٣٧٠	٤٨٨ ٣٩٢ ٢١٣	
مصرفات ادارة وبيع وتوزيع	(٦١ ٨٣٥ ٥٠٨)	(٢ ٧٣٣.٠٤٩)	(٥٠.٩٥١ ٢٥٧)	(٣ ٥٦٨ ٩٠٥)	(٢٧.٥١ ٩١٤)	(١٤٦ ١٤٠.٦٣٣)	(١٢ ٩١٧ ٥٩٢)	(١٥٩.٠٥٨ ٢٧٥)	
إيرادات أخرى / مصرفات أخرى	(٦٠.٥٣٠.٢٨٩)	(٨٦٨ ٣٢٩)	(٨٣ ٧٦٤ ٩٣٩)	١.٤٧ ٣٥٥	(١٨ ٣٥٢ ٥١٧)	(١٦٢ ٤٦٨ ٧١٩)	(٢.٣٠.٦)	(١٦٤ ٤٩٩.٠٧٥)	
خسائر الدخل	(٢١ ١٨٢ ٨٨٣)	(٢ ٨٣٥ ٥٩٣)	(٧ ٤٧٢ ٣١٧)	--	(٨ ٤٢٥ ٥٤٧)	(٣٩ ٩١٦ ٣٤٠)	--	(٣٩ ٩١٦ ٣٤٠)	
أرباح الفترة	٦٧ ٣٨٢ ٢٠١	٩ ١٩٦ ٧١٩	٢٦ ٨٤٢ ٧٨٩	(٢ ٥٢١ ٥٥٠)	٢٦.٠٣٦ ٩٩٢	١٢٦ ٩٣٧ ١٥١	(٢.٠١٨ ٥٢٨)	١٢٤ ٩١٨ ٦٢٣	
البيان	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
إجمالي الأصول	٣ ١٤٨ ٩٠٦ ١٠٨	١١٧ ٨٩٥ ٧٥٩	٣ ١٣١ ٢٥٨ ٦٨٧	٤٣٦ ٥١٤ ٢٩٠	١ ٤٦٠ ٥١١ ٦١٣	٨ ٢٩٥.٨٦ ٢٠٨	(١ ٢٨٩ ٧٦٤ ١٥٢)	٧.٠٠٥ ٣٢٢.٥٥١	
إجمالي الإلتزامات	١ ٨٨٩ ٨٤٦ ١ ٩٦	٣٥ ٨٦٩ ٨٦٥	١ ٨٦٤ ٨٤٧.٥١	١٨٧ ٨٣٧ ٢.٢	٩٧٧ ٣.٣ ٦٤٣	٤ ٩٥٥ ٦٩٨ ٩٥٨	(٥٣٦ ٢٣٨.٠٠٥)	٤ ٤١٩ ٤٦٠.٩٥٣	

شركة الوطنية للتجارة
 شركة مساهمة مصرية
 الإحصائيات القائمة للتوائم المالية الدورية المجمعة
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣٠- نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

بيان		٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل		٩٠.١١٣.٣٥١	١٤٠.٧٨٤.٠٧٣
يقسم على:			
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *		٢١١.٧١٠.٣٨٠	٢١١.٧١٠.٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح العام (جنيه مصرى / سهم)		٠,٤٣	٦,٦٥

وتطبيقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ والذي يتضمن معالجة محاسبية للتعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية فإن نصيب السهم من صافي اجمالي الدخل الشامل يصبح كما يلي:

بيان		٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
إجمالي الدخل الشامل عن العام		٩٠.١١٣.٣٥١	١٢٥.٥٧٧.٥٠٧
يقسم على:			
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *		٢١١.٧١٠.٣٨٠	٢١١.٧١٠.٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصرى / سهم)		٠,٤٣	٥,٩٣

* بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١.٧١٠.٣٨٠ جنيه مصري موزعاً علي عدد ٢١١.٧١٠.٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٣١- إستثمارات مالية متاحة للبيع

بالإشارة الى عملية الطرح المرتقبة لأسهم شركة الوطنية للطباعة "ش.م.م" (الشركة القابضة) في بورصة الأوراق المالية المصرية فقد تم الاتفاق على بيع أسهم شركة دار الشروق ليميتد بى فى اى - شركة خاضعة لأحكام قانون جزر بريطانيا العذراء - برقم تسجيل ١٠٥١٣٦٢ والتي تبلغ عددها ٩٧٧.٥٠٠ بنسبة ٧,٣٤ % والملوكة للشركة لصالح الاستاذ / شريف المعلم (العضو المنتدب) على ان يكون البيع مشروطاً بموافقة الجمعية العامة العادية لشركة الشروق الحديثة للطباعة. هذا وخلال مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من عملية نقل ملكية الأسهم الى عضو المنتدب. هذا وخلال مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من عملية نقل ملكية الأسهم الى عضو المنتدب.

٣٢- التعويض على أساس السهم

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بالموافقة على قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نظاماً تحفيزياً نقدياً للعضو المنتدب يسمى "النظام التحفيزى طويل الأمد" لمدة ثلاث سنوات. يحق بموجب السيد العضو المنتدب الحصول على حافز نقدي يمثل القيمة السوقية لعدد ١٥٦.٨٥٠ سهم من أسهم الشركة خلال ثلاث سنوات وفقاً لضوابط التالية:

- حافز نقدي يمثل ١.٧١٨.٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٥.
 - حافز نقدي يمثل ١.٧١٨.٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٦.
 - حافز نقدي يمثل ١.٧١٨.٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٧.
- علماً بأن القيمة الاسمية للسهم بعد تجزئته تبلغ ١ جنيه مصري. ويكون تطبيق هذا النظام مشروطاً بقيد الشركة وتداولها في البورصة المصرية.

على ان يتم اعادة توزيع قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي طويل الاجل كما يلي:

- حافز نقدي يمثل ٥٠.٠٠٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١.٦٦٨.٩٥٠ سهم تستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١.٧١٨.٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦.
- حافز نقدي يمثل ١.٧١٨.٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٧.

بناءً على ما سبق فقد قامت ادارة شركة الوطنية للطباعة بعمل دراسة للقيمة الحالية الواجب نظير تطبيق هذا النظام وبيانها كما يلي:

المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧
فبراير ٢٠٢٥	١ ٢٥٢ ٥٨٤	٢٠١ ٩١٩	--	--
يونيو ٢٠٢٥	٣٢ ٥٥٢ ٨٨٤	١٦ ٠٩٨ ٥٥٨	--	--
فبراير ٢٠٢٦	٢٣ ٢٩٥ ٥٢٩	٢٣ ٢٣١ ٨٨٠	٣ ٧٥٥ ٢٩٠	--
فبراير ٢٠٢٧	١٦ ٠٠٤ ٤٠٠	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤
	٧٣ ١٠٥ ٣٩٧	٥٥ ٤٩٣ ٠٢٨	١٩ ٧١٥ ٩٦١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤

خلال الفترة الحالية تم اعادة تقدير قيمة المتوسط المرجح للقيمة العادلة للسهم وبيانها كما يلي:

المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧
فبراير ٢٠٢٥	٨٦٥ ٦٩٥	٥٠١ ٤٤١	--	--
يونيو ٢٠٢٥	٢٨ ٨٩٣ ٣٠٦	١٦ ٧٣٦ ٠١٣	--	--
فبراير ٢٠٢٦	٢١ ٩٠٧ ٥٤٠	٢١ ٨٤٧ ٦٨٤	٣ ٥٣١ ٥٤٣	--
فبراير ٢٠٢٧	١٥ ٠٥٦ ٤٢٧	١٥ ٠١٥ ٢٨٩	١٥ ٠١٥ ٢٨٩	٢ ٤٢٧ ١٢٩
	٦٦ ٧٢٢ ٩٦٨	٥٤ ١٠٠ ٤٢٧	١٨ ٥٤٦ ٨٣٢	٢ ٤٢٧ ١٢٩

وبشكل عام تسوي المنح بحقوق ملكية. ولكن في ظروف محدودة قد تسوي المنح نقداً. وأثبتت الشركة مصروفات التعويض على أساس السهم التالية في قائمة الدخل كمصروفات منافع موظفين للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥.

بيان

٣١ مارس ٢٠٢٥

جنيه مصري

تسوي نقداً

١٠ ٠٢٤ ٨٥٩

مصروف تعويض على أساس السهم

هذا وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على أن تتحمل الشركات التابعة قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي للعضو المنتدب للشركة.

٣٣- الموقف الضريبي

١/٣٣ شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

تخضع أرباح الشركة للضريبة على الدخل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالضريبة على الدخل ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

أولاً: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم المحاسبة والاتفاق عن السنوات المذكورة وسداد كافة الضرائب المستحقة طبقاً لفروق الفحص.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٤

تم تقديم الاقرارات عن السنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٤ في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

تم المحاسبة والربط و السداد حتى نهاية ٢٠٢٢.

السنوات من ٢٠٢٣ وحتى تاريخه.

وتم تقديم الاقرارات الربع سنوية والتسويات السنوية في المواعيد المحددة طبقاً لقانون ٢٠٦ حتى تاريخه ولم يتم الفحص.

ثالثاً ضريبة القيمة المضافة:

تم المحاسبة والربط والسداد حتى نهاية ٢٠٢٠.

السنوات من ٢٠٢١ حتى تاريخه تم تقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وجارى فحص تلك السنوات.

رابعا: ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

تم الفحص حتى نهاية ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية و تم تقديم نماذج ٤١ ضريبة عن عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤ طبقاً للمواعيد القانونية.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

خامسا: ضريبة الدمغة

تم الفحص حتي نهاية ٢٠٢٢ وتم سداد الفروق الضريبية.
السنوات ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ لم يتم الفحص.

سادسا: الضريبة العقارية

- لم يتم الفحص من بداية النشاط حتي تاريخه.
- تم سداد الضريبة العقارية حتي عام ٢٠٢١.
- من عام ٢٠٢٢ حتي عام ٢٠٢٤ تم اعفاء المنشآت الصناعية من تحمل الضريبة العقارية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.

٣٣/ شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون

أولا: الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية:

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات المالية ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

تم ربط الضريبة تقديريا عن تلك السنوات والاحطار بنموذج ١٩ض بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ وتم الطعن عليه وصدر قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ بإعادة الملف الى المأمورية المختصة لاعادة الفحص وتم الفحص من قبل المأمور المختص وفي انتظار اعتماد تقرير الفحص النهائي.

السنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم ادارجها ضمن عينة الفحص وبالتالي تم اعتماد الاقرار الضريبي.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية وجاري الفحص الضريبي من مأمورية كبار الممولين ٢ عن تلك السنوات حيث أننا في مرحلة اعتماد تقرير الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم فحص دفاتر الشركة حتى تاريخه.

ثانيا: ضريبة الدمغة:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة عن هذه الفترة وتم سداد فروق الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى تاريخه

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات.

ثالثا: ضريبة كسب العمل:

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة و سداد كافة الفروق الضريبية حتى عام ٢٠٢١.

السنوات ٢٠٢٢ حتى تاريخه

تم تقديم الأقرارات الربع سنوية وكذلك التسويات الضريبية السنوية على المنظومة الألكترونية في المواعيد القانونية طبقا لقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص.

رابعا: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقا):

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢

تم الفحص وسداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠٢٣ حتى تاريخه

تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

خامساً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم النماذج ٤١ ض حتى اخر فترة ٣١ مارس ٢٠٢٥ وتم فحص السنوات حتى ٢٠٢٠ وسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة عن الفحص.

٣/ ٣٣ شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق

أولاً: ضريبة القيمة المضافة

تم الفحص وسداد الفروق الضريبية من بداية النشاط حتى ٢٠١٨ وتم التسوية والسداد. وجرى تجهيز مستندات الفحص عن السنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وتم مراجعة الاقرارات الشهرية فى مواعيدها القانونية ولم يتم الفحص.

ثانياً: ضريبة الدخل

تم الفحص من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ وسداد الفروق الضريبية. السنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

تم الفحص من بداية النشاط وسداد كافة الفروق الضريبية حتى نهاية عام ٢٠٢١. تم تقديم الاقرارات الربع سنوية والتسوية السنوية والشهرية على المنظومة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الدمغة

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة من قبل مأمورية الضرائب المختصة حتي عام ٢٠٢١ وتمت التسوية وسداد الفروق.

٤/ ٣٣ شركة البدار للعبوات

أولاً: ضريبة أرباح شركات الأموال

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية و تعديلاته.

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٩

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط النهائي وتسوية الفروق المستحقة و السداد.

السنوات المالية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤

قدمت الشركة الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات فى المواعيد القانونية طبقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص حتى تاريخه طبقاً لخطة المصلحة.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات المالية من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٤

تم تقدير الاقرارات الربع سنوية حتي تاريخه وكذلك التسوية الشهرية طبقاً للقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدمغة:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن هذه السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

الفترة المالية من بدء النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات المالية من عام ٢٠٢١ حتى تاريخه

قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنة فى المواعيد القانونية مع سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات ولم يتم إخطار الشركة بطلب فحص تلك السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

خامساً : ضريبة الخصم والاضافة :

تقوم الشركة بتطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية، علماً بأنه قد تم فحص السنوات المالية حتى ٢٠٢٤ وتم السداد والتسوية .

أ (ضريبة شركات الأموال :

- عن عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ لم ترد ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠ تم الفحص المكتبي وقامت الشركة بالطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ ومنظور امام لجنة الطعن رقم (٣٣) قطاع (١) برقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٨ وصدر القرار بإعادة الفحص.

تلتزم الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٤ ولم يتم الفحص حتي تاريخه او استلام اي نماذج ضريبية عن تلك الفترة.

ب (ضريبة الدمغة :

لم يتم بعد فحص الشركة منذ بدء النشاط و حتى تاريخه بناء علي ما قدمته الشركة.

ج (ضريبة كسب العمل :

تم الفحص من بداية النشاط حتي ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية

ومن عام ٢٠٢١ حتي تاريخه لم يتم الفحص و تم تقديم التسويات الضريبية في المواعيد القانونية.

د (ضريبة القيمة المضافة :

تم تسجيل الشركة ب ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من تاريخ ٢١-١٢-٢٠٢٢ وتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد كافة الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

و (الضريبة العقارية :

لم يتم تقديم ما يفيد مطالبة الشركة بقيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٣٤ - إدارة المخاطر المالية

تتعرض شركات المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الإنتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.
- خطر العملة.
- خطر سعر الفائدة.
- إدارة مخاطر رأس المال.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة للمخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم وإلتزاماتهم.

• إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركات على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية. ولا توجد أية تغيرات جوهرية في الإستراتيجية العامة للمجموعة.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافى الدين (ويمثل المبالغ المقترضة المبينة بالتفصيل بالايضاحات رقم ١٥ و ١٦ - مخصوماً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك) وحقوق ملكية المجموعة (وتشمل رأس المال المصدر والاحتياطات والأرباح المرحلة) ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج المجموعة.

ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للمجموعة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة لكل فئة من فئات رأس المال.

• خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزامات ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من العملاء والمدينون الآخرون لشركات المجموعة.

• العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الخاصة بكل عميل. أن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. مبيعات المجموعة تمثل مبيعات لعدد كبيرة من العملاء المحليين والأجانب ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الجغرافية وقد وضعت إدارة المجموعة مجموعة من السياسات الائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له. وتقوم شركات المجموعة بإثبات خسائر الاضمحلال والتي تمثل تقديرها للخسارة المتكبدة الخاصة بالعملاء والمدينون الآخرون في ضوء المعلومات التاريخية الخاصة بالتعامل معهم.

• خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة للالتزامات في تاريخ استحقاقها.

إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائما سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرية بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة. كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث.

• خطر السوق

أن أنشطة المجموعة تُعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتقلبات في أسعار الفائدة.

• خطر سعر العملة

تتم بعض معاملات الشركة بعملة أجنبية نتيجة نشاط الشركة وتعاملاتها وتعرض الشركة نتيجة لذلك لتقلبات في أسعار صرف العملات. ويُعد الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات. وتقوم الشركة بإدارة مدى تعرضها لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفة أساسية في أرصدة مستحقة على عملاء) وللتزاماتها ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفة أساسية في موردين بالعملة الأجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

٣١ مارس ٢٠٢٥		
الأصول	الألتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٦٤ ٣٨٨ ١٥٩	١٩٢ ١٦٢ ٧٨٢	دولار أمريكي
١٥٨ ٥٤١ ٩٩٩	١٠٩ ٨٢٥ ٩٩٢	يورو
٢٥ ٦٥٠	--	جنية استرليني
٨٣٤ ٦٩٣	--	فرنك سويسري
٤٩٢ ٥٧٠	--	ريال سعودي
١١ ٢٩٦ ٥١٩	--	درهم اماراتي
٢ ٢١٥	--	دينار ليبي
٥٣٥ ٥٨١ ٨٠٥	٣٠١ ٩٨٨ ٧٧٤	الأجمالي

• تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

و يوضح الجدول مدي حساسية الشركة لزيادة او نقص بنسبة ١٠٪ في الجنيه المصري مقابل اسعار العملات الاجنبية المشار اليها. وتعتبر ال ١٠٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة في اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملات الاجنبية و عرضها علي المديرين المسنولين، و تمثل تقييم الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في اسعار صرف العملات الاجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الارصدة القائمة ذات الطبيعة النقدية بعملة اجنبية ويقوم علي اساس تعديل ترجمة ارصدة تلك البنود في نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها ١٠٪ في اسعار صرف تلك العملات.

ويشير الرقم الأيجابي في الجدول أدناه إلى زيادته في الربح عندما تزداد قوة الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الأجنبية المعنية وفي حاله ضعف الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الأجنبية المعنية فسوف يؤدي ذلك إلى تأثير معاكس بنفس القيمة على الربح وتصبح القيم أدناه سالبة .

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

٣١ مارس ٢٠٢٥		
الأصول	الألتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٦ ٤٣٨ ٨١٦	١٩ ٢١٦ ٢٧٨	دولار أمريكي
١٥ ٨٥٤ ٢٠٠	١٠ ٩٨٢ ٥٩٩	يورو
٢ ٥٦٥	--	جنية استرليني
٨٣ ٤٦٩	--	فرنك سويسري
٤٩ ٢٥٧	--	ريال سعودي
١ ١٢٩ ٦٥٢	--	درهم إماراتي
٢٢٢	--	دينار ليبي
٥٣ ٥٥٨ ١٨١	٣٠ ١٩٨ ٨٧٧	الأجمالي

خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في التغير في أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات في أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناءً على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

قياس القيمة العادلة

المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للأصول أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أي تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أي مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعد أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أي تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة).

٣٥- أحداث هامة خلال الفترة المالية الحالية و الفترة اللاحقة

- قامت شركة البدار للعبوات "شركة تابعة" بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بشراء قطعة أرض بمساحة إجمالية قدرها ٨ ٧٥٠ متر مربع تقريباً بحوض سمعان الوسطاني بموجب عقود ابتدائية من مالكيها الأصلي استناداً إلى عقود مسجلة وإلى حكم قضائي نهائي بات صدر لصالح المالك الأصلي سنة ١٩٨٩ والذي حكم بتسليم المالك الأصلي المسطح ٤٢ فدان من الأرض الفضاء بحوض سمعان الوسطاني والانتفاع بها والتصرف فيها هذا وقد تم تسجيل تلك الأراضي في دفاتر شركة البدار للعبوات ضمن بند الاستثمار العقاري.

تم إخطار الشركة بوجود مطالبة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي "التابعة لوزارة الزراعة" مطالبة الشركة بسداد حق انتفاع بادعاء أنها المالكة للأرض التي اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة وجود حكم من المحكمة الإدارية العليا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعي شمل استرداد الهيئة لبعض الأراضي ومنها القطعة رقم ٣٣ حوض سمعان الوسطاني التي تشمل الأراضي التي اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ولم يتم إعلان الشركة بهذه الدعوى أو بطعون وزارة الزراعة ولم يتم إخطارها بأي من ذلك وبالتالي لم تتدخل فيها.

وتبين ايضا ان الهيئة أصدرت قراراً عام ١٩٨١ بالافراج المؤقت عن القطعة ٣٣ حوض سمعان الوسطاني وشمل قرار الافراج عن جميع القطع بمساحة ٦٥ فدان وسلمت المالك الأصلي هذه الاراضى والتي أصدرت محكمة جنوب القاهرة حكمها النهائي البات سالف الذكر فى عام ١٩٨٨ باحقية فى التصرف فيها وبمنع تعرض وزارة الزراعة اليه وهو الحكم الذى استند عليه مالكو الشركة السابقين فى شرائهم للأرض. بسبب تضارب هذين الحكمين النهائيين وحفاظا على أصول الشركة تقدمت الشركة بطلب تقنين وضع الأرض.

قامت الشركة بالتفاوض مع الهيئة على تخفيض مبلغ حق الانتفاع ولكن صدر قرار من اللجنة بتقدير حق الانتفاع اعتبارا من عام ٢٠٠٦ بإجمالى قدره حوالى ٣ ٥٠٠ جنيه مصرى للمتر المربع بما لا يتفق مع المادة ٣٧٥ من القانون المدنى الذى ينص على التقادم بمضى خمس سنوات ويختلف أيضا مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣ ٣٠٨ لعام ٢٠٢٢ الذى يحدد قيمة حق الانتفاع سنوياً بواقع ٥٪ من سعر متر التملك.

بناء على رأى المستشار القانونى للشركة الذى يرى ان حيازة الأرض هى حيازة فعلية ومستقرة وتحت سيطرة الكاملة لشركة البدار للعبوات ولولا قرار الهيئة فيما يتعلق بحق الانتفاع لكانت الشركة انتهت من تقنين وضع الارض وامتلاكها ملكية كاملة بما يضمن حقوقها القانونية الكاملة فى التصرف فيها واستغلالها كما ان حق الانتفاع للقانون المدنى يستحق عن السنوات الخمس الاخيرة فقط وبما لا يزيد عن ٥٪ من سعر تملك الارض وفقا لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بخصوص الارض المستغلة.

- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

- بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٥ وطبقا لقرارمجلس الادارة بالموافقة على مذكرة مبررات زيادة رأس المال الصادرة من العضو المنتدب لشركة الوطنية للطباعة (الشركة القابضة) حيث سيتم زيادة رأس مال شركة الوطنية للطباعة (الشركة القابضة) وذلك من خلال عملية مبادلة أسهم، حيث تقوم شركة الوطنية للطباعة ش.م.م بالاستحواذ على الأسهم المملوكة لشركة دار الشروق للنشر ش.م.م في شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف ش.م.م البالغة ٢١٦٨٥٢ سهم بنسبة ١,٦٥٥٪ من أسهمها، وفي المقابل سوف تقوم شركة الوطنية للطباعة بإصدار أسهم زيادة في رأسمالها وتخصص تلك الزيادة بالكامل لصالح شركة دار الشروق للنشر ش.م.م. كما يقترح تنازل السادة المساهمين عن حقه في الاكتتاب في هذه الزيادة. هذا وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٥ بالموافقة على عملية مبادلة الأسهم. هذا وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على اتمام عملية المبادلة

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها الخميس الموافق ١٧ ابريل ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٠٠٪ و ٢٦,٠٠٪ و ٢٥,٥٠٪، على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلي ٢٥,٥٠٪.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها الخميس الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٠٠٪ و ٢٥,٠٠٪ و ٢٤,٥٠٪، على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٤,٥٠٪.

قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية

وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة الوطنية للطباعة ش.م.م المنعقدة في تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٢٣ (أولا) وافقت الجمعية بالإجماع علي قيد إجمالي أسهم رأسمال الشركة في السوق الرئيسية البورصة المصرية وتفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في اتخاذ الإجراءات الخاصة بقيد الشركة تمهيدا لطرح أسهمها بالبورصة المصرية. ولهما في ذلك التوقيع علي كافة المستندات والعقود والافقرارات اللازمة.(ثانيا) وافقت الجمعية بالإجماع علي تفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في تعيين مستشار مالي مستقل بغرض اعداد دراسة للقيمة العادلة لسعر سهم رأسمال الشركة وفقا للمتطلبات والضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، علي أن يعرض التقرير علي الجمعية العامة الغير عادية لاعتماد صدوره.(ثالثا) وافقت الجمعية بالاجماع علي طرح بحد أقصى عدد ٢ ١١٧ ١٠٤ سهم (فقط اثنان مليون مائة وسبعة عشر ألف ومائة وأربعة سهم بما يمثل حد أقصى ١٠٪ من أسهم الشركة الحالية للطرح العام و/أو الخاص طرحا ثانويا في البورصة المصرية. علي أن يتم الاشتراك في الطرح وفقا لنشرة الطرح العام و/أو الخاص بالسوق الثانوي المعتمدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

حيث قررت لجنة قيد الأوراق المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢١ الموافقة على ما يلي :-

أولاً: يقيد أسهم شركة الوطنية للطباعة، قيداً مؤقتاً برأس مال مصدر قدره ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري موزع على ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد ممثلة في ستة إصدارات بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أنهم) طبقاً للاستثناء الثاني من المادة (٧) والمواد (١) مكرر و(٦) و(١٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك كما يلي:

القيمة	الإصدار
جنيه مصري	
٢٥٠.٠٠٠	الأول
٩٩٧٥٠.٠٠٠	الثاني
٣٠.٠٠٠.٠٠٠	الثالث
٢٢٢٣٣٧٥٠	الرابع
٥٧.٠٠٠.٠٠٠	الخامس
٢٤٧٦٦٣٠	السادس
٢١١٧١٠٣٨٠	الإجمالي

وعلى أن تلتزم الشركة باستيفاء البنود (١، ٢، ٣) من المادة (٧) من قواعد القيد وإتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للبورصة لتنفيذ الطرح على تلك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ القيد المؤقت، وفي جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ القيد المؤقت وحتى بدء التداول على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد المؤقت كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بتنفيذ طرح أسهمها واستيفاء شروط ومتطلبات القيد خلال ستة أشهر من تاريخ القيد، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها بناءً على المبررات والخطة الزمنية التي تقدمها الشركة.

وعلى أن تلتزم الشركة طوال فترة القيد المؤقت بالالتزامات المنصوص عليها بالبنود من (١ إلى ٤) من المادة (٤٨) من هذه القواعد.

ثانياً: أن يلتزم كل مساهم رئيسي و/أو من يحل محله من باقي المساهمين بالشركة عند القيد بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من مساهمته في رأس مال الشركة وبما لا يقل عن (٥١٪) من إجمالي أسهم الشركة وذلك حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الشروط الواردة بالبند (٨) هذه المادة، وذلك لمدة لا تقل عن (٢٤) شهر ميلادي وصدر القوائم المالية عن سنتين ماليتين من تاريخ القيد بالبورصة، وأن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية، وذلك تنفيذاً للفقرة قبل الأخيرة من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

ثالثاً: على أن تدرج أسهم الشركة على قاعدة بيانات البورصة بقطاع النشاط " ورق ومواد تعبئة وتغليف" اعتباراً من يوم الاحد الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢١ باستخدام رمز السهم "Ticker" للشركة "NAPR.CA" على النحو التالي: (ص ١ - ص ٦) ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم x ١٠ جنيه = ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري. رابعاً: على أن تلتزم الشركة بقيد مسنول علاقات المستثمرين بالسجل الإلكتروني المعد بالبورصة المصرية، وذلك بعد اجتياز المقابلات الشخصية والاختبارات والدورات التدريبية التي تحددها البورصة المصرية، وذلك قبل بدء التداول على أسهم الشركة طبقاً لأحكام المواد (٤٠، ٤١، ٤١ مكرر) من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد وتعديلاتها.

٣٦- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ/ أحمد الباطن